الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

تقرير تحليلي حول

الخطط الاسْتراتيجيّة الوطنِيّة ومُكَافَحَة الفَسَاد:
مدى الجدية والتضمين

تشرين اول 2018

مسودة

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل

للباحث الأستاذ مؤيد عفانة، لإعداد هذا التقرير، وللدكتور عزمي الشعيبي– مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لشؤون مكافحة الفساد وفريق أمان الذي عمل على مراجعة التقرير وتحريره.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2018. ***تقرير حول الخطط الاستراتيجية الوطنية ومكافحة الفساد: الجدية والتضمين***. رام الله– فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولا يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

ملخص تنفيذي

قامت الحكومة االفلسطينية بإعداد واقرار أجندة السياسات الوطنية، المواطن أولاً: 2017 – 2022" في عام 2017، واحتوت الأجندة على مبدأ تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في ترشيد إدارة المال والشأن العام في المؤسسات العامة بكفاءة وفعالية وتعزيز سبل الوصول للعدالة. وكترجمة لأجندة السياسات، تم إعداد وإقرار مجموعة من الخطط القطاعية وعبر القطاعية بالتعاون بين المؤسسات الحكومية وهيئات الحكم المحلي وتمثيل من بعض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في مجال التنمية، حيث تم إعداد وإقرار 19 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية ومن الخطط المقرة لكل من قطاعات التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، الإسكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمن، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات واستراتيجية إدارة المال العام، والخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية في حين شملت الخطط عبر القطاعية كل من قضايا النوع الاجتماعي، الشباب و البيئة.

ولأن مكافحة الفساد عملية شاملة لا تقتصر على جهة محددة تديرها، بل هي جهود وطنية متكاملة وتتقاطع مع جميع القطاعات وتخص جميع الفئات، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" بإعداد هذا التقرير والذي يهدف الى فحص وتحليل مدى احتواء وتطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية لقيم النزاهة وونظم المساءلة ومكافحة الفساد. حيث يركز على فحص مدى انسجام الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية للأعوام 2017–2022، مع ما احتوته أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، من أولويات وسياسات تضمنّت مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد فيها، وتم تعتماد مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التطبيق والجدية في ذلك مثل: 1–مدى تخصيص موازنات للتطبيق، 2– مدى كفاية هذه الموازنات، 3– ومدى توافر خطط عمل تنفيذية تتضمن أسقف زمنية ومؤشرات قياس ومخرجات محددة.

ومن أجل ذلك تم إعتماد منهجية علمية استقصائية تحليلية، قائمة على مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة السياسات الوطنية 2017–2022، وتحديد الأهداف والاولويات والسياسات المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، ومراجعة خطط التنمية الوطنية الثلاث السابقة، بالإضافة الى مراجعة وتحليل الخطط الوطنية الاستراتيجية عبر القطاعية 2017–2022 الثلاث، والخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية الـ 14 المتوفرة، وفحص مدى انسجام الخطط الوطنية الاستراتيجية مع ما تضمنّته أجندة السياسات الوطنية لمبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد فيها، ومدى التطبيق والجدية في التطبيق لتلك المبادئ من

خلال الموازنات المخصصة في تلك الخطط ومدى كفاية هذه الموازنات للتطبيق، والخطط التنفيذية الخاصة بها، كما تم مراجعة الموازنة العامة 2018، وموازنات مراكز المسؤولية المختلفة الواردة فيها لمعرفة مدى تخصيص موازنات محددة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، بالإضافة الى تصميم أداة مساندة للبحث "مقابلة"، واثراءً للتقرير التحليلي، مع عضو اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

وقد خلص التقرير الى جملة استنتاجات أهمها:

لم يتم اعداد خطة استراتيجية وطنية "عبر قطاعية" لتعزيز النزاهة ولمكافحة الفساد، تواكب الأولويات الوطنية الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة وتكافح الفساد، رغم أولوية ذلك، وعلى الرغم من تضمين أهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من تخصيص محور وأولويات وطنية وسياسات في أجندة السياسات الوطنية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وكون أجندة السياسات هي مرجعية لإعداد كافة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، إلا انه لا يوجد تضمين مُمَنهج لتلك المبادئ في تلك الخطط، وانما التضمين متفاوت ما بين لا تضمين نهائيا الى تضمين جيد نسبيا مرورا بتضمين نسبي، وهذا مؤشر على أنه لم يتم التعامل مع كامل الأولويات الواردة في الخطط الاستراتيجية الوطنية من قبل فرق التخطيط، وتم التعامل مع القضايا المرتبطة بالشفافية والنزاهة والمساءلة كأولويات ثانوية. كذلك فإن معظم الخطط الإستراتيجية الوطنية، خلت من أهداف أو سياسات أو تدخلات لتعزيز النزاهة ولمكافحة الفساد، (تحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله المختلفة)، وتم الاتكاء على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد لدى هيئة مكافحة الفساد، إلا أن ذلك لا يتناغم وأهداف التنمية المستدامة وأولويات أجندة السياسات الوطنية، خاصة وأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تنبثق من أجندة السياسات الوطنية، كما أنه تم إعدادها للفترة 2015-2018، وبالتالي لم تتواكب زمنيا مع أجندة السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية الوطنية، كما أن معظم الخطط الاستراتيجية الوطنية لم تتضمن خطط عمل تنفيذية بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس ومخرجات محددة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، وهذا مؤشر عدم "الجدية" في تنفيذ تلك التوجهات، كذلك معظم الخطط الاستراتيجية الوطنية لم تتضمن موازنات مخصصة لتطبيق تلك التدخلات، وهذا مؤشر سلبي في تقييم مؤشرات التخطيط الاستراتيجي، كذلك لا يوجد في قانون الموازنة العامة أو كتاب الموازنة موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، وما هو متوفر فقط مخصص لهيئة مكافحة الفساد في الموازنة العامة، كما أن موازنات البرامج الإدارية في مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتضمن في أهدافها ومخرجاتها تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، لا تتضمن بيانات تفصيلية تربط ما بين الأهداف والمخرجات مع الموازنات المخصصة.

وقد خرج التقرير التحليلي بجملة توصيات أهمها: ضرورة إعداد خطة استراتيجية وطنية عبر قطاعية لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، ومكافحة الفساد، تواكب أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، وتتضمن أولوياتها وسياساتها، وضرورة العمل على ذلك خاصة لمرحلة التخطيط للسنوات 2019–2022، وضرورة أن يكون تضمين قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، في كافة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، وليس انتقائياً، أو منقوصاً كما هو الحال عليه في الخطط الاستراتيجية، وضرورة تعديل ذلك في مراجعة تلك الخطط للأعوام القادمة، وضرورة أن تتضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية على سياسات و تدخلات لمكافحة الفساد، وتحصين الموظفين ضد الفساد، وأن تتضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية خطط عمل تنفيذية بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس ومخرجات محددة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، كمؤشر علمي على الجديّة في تنفيذ تلك التوجهات، وضرورة أن تتضمّن الخطط الاستراتيجية الوطنية موازنات مخصصة لتطبيق تلك التدخلات للتأكد من مدى ملاءمة تلك الموازنات، وضرورة أن يتم متابعة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية للسنوات 2017–2022، وإعداد تقارير دورية عن مدى تطبيق تلك الاستراتيجيات، والتحديات التي تواجهها، وضرورة أن تتضمن الموازنة العامة، موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، خاصة في البرامج الإدارية في مراكز المسؤولية المختلفة، مع ضرورة ربط تلك الموازنات مع الأهداف والمخرجات الخاصة بتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، وضرورة مراجعة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية بشكل شامل ووافٍ من قبل مجلس الوزراء/ الأمانة العامة، ووزارة المالية والتخطيط، للتأكد من تضمين مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتعديلها وفق أولويات أجندة السياسات الوطنية.

مقدمة:

تعتبر قضية تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد من أهم القضايا التي يجب أن تتصدر أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تعيش منعطفات ومستجدات خطيرة، كون حفظ الموارد الشحيحة والإدارة الكفؤة للمال العام والشأن العام من الهدر والتبديد والفساد، يساعد في استمرار وديمومة مؤسسات الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده. وقد عكست الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية ذلك، إدراكا لهذه الأهمية وهذا الربط بين استمرار السلطة الوطنية وبين مكافحة الفساد، إذ تشكّل «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2022 – 2017: المواطن أولاً» أساسا مهما لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية النزاهة والمساءلة وانفتاح الحكومة على المواطنين.

حيث تضمّنت أجندة السياسات الوطنية على مبادئ تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في ترشيد إدارة المال والشأن العام في المؤسسات العامة، بكفاءة وفعالية. والمفترض أن تكون عملية مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في إدارة المال العام حاضرة في كافة الوثائق الحكومية الأخرى، والتي يجب ان تكون ترجمة لأجندة السياسات الوطنية ومسترشدة بمبادئها ومتضمنة لرؤيتها واولوياتها وسياساتها، خصوصا في الخطط الاستراتيجية المنبثقة عن اجندة السياسات الوطنية عبر القطاعية الثلاث (الشباب، والبيئة، المساواة وتمكين المرأة)، والخطط الاستراتيجية القطاعية الـ 19 (ادارة المال العام، الخدمة المدنية، الأمن، الزراعة، الثقافة والتراث، التعليم، العمل، الطاقة، الصحة، الإسكان، الاتصالات، العلاقات الدولية، العدل، الحكم المحلي، الاقتصاد الوطني، الحماية الاجتماعية، السياحة والاثار، النقل والمواصلات، المياه) والتي تأتي جميعها انسجاما مع اهداف التنمية المستدامة 2030.

ومن المفترض أن تكون أجندة السياسات الوطنية هي أساس فلسفة اعداد تلك الوثائق، وأن تكون الخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية منبثقة من أجندة السياسات الوطنية وأولوياتها المختلفة، ومتقاطعة من سياساتها الوطنية، ومتناغمة مع اهداف التنمية المستدامة 2030، وقائمة على أساسها، وانعكاسا وتطبيقا لها.

مضمون التقرير:

لأن مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة تعتبر من القضايا المتقاطعة مع كافة الخطط الوطنية، وبسبب غياب خطة وطنية شاملة لمكافحة الفساد "عبر قطاعية"[1]، يفحص التقرير مدى انسجام الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية مع ما احتوته أجندة السياسات الوطنية حول

[1] توجد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، ولكن لم يتم اعداد استراتيجية قطاعية او عبر قطاعية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد انبثاقا من اهداف التنمية المستدامة 2030، واجندة السياسات الوطنية 2017-2022.

تضمين قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد فيها، وفحص مدى التطبيق والجدية في ذلك من خلال تخصيص موازنات للتطبيق بالإضافة الى مدى كفاية هذه الموازنات للتطبيق، من خلال خطط عمل تنفيذية تتضمن اسقف زمنية ومؤشرات قياس.

يسلط التقرير الضوء على التحديات امام تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في كل قطاع، كما يركز التقرير على تحليل الموازنات المخصصة لكل قطاع من القطاعات، والمقارنة بين الموازنات والخطط ومدى الانسجام والمعقولية فيما تم تخصيصه من موازنات لتضمين وتطبيق ما هو مخطط (ان وجد) لمبادئ النزاهة ومكافحة الفساد في كل خطة، خاصة ضمن البرنامج الإداري. (برنامج الحوكمة والإدارة)، والذي يوجد في كل برنامج من برامج مراكز المسؤولية المختلفة، وله مخصصات مالية من الموازنة العامة، إضافة الى القاء الضوء على مدى تخصيص موازنات في الموازنة العامة لتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

هدف التقرير:

فحص مدى انسجام الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية مع ما احتوته اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 حول تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد فيها، وفحص مدى التطبيق والجدية في التطبيق من خلال ما اقرته الحكومة لموازنات ومدى كفاية هذه الموازنات للتطبيق، ومدى توافر خطط عمل تنفيذية.

منهجية إعداد التقرير التحليلي:

تم اعتماد منهجية علمية استقصائية تحليلية، قائمة على المحاور التالية:

1. مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وتحديد الأهداف والاولويات والسياسات المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.
2. مراجعة وتحليل الخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية 2017-2022.
3. فحص مدى انسجام الخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية مع ما احتوته أجندة السياسات الوطنية حول تضمين مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد فيها.
4. فحص مدى التطبيق والجدية في التطبيق لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد من خلال ما افردته الحكومة لموازنات ومدى كفاية هذه الموازنات للتطبيق، والخطط التنفيذية الخاصة بها.

5. مراجعة وتحليل الموازنات لكل قطاع والمقارنة بين الموازنات والخطط ومدى ملاءمتها، لتضمين وتطبيق ما هو مخطط لمبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في كل خطة، خاصة ضمن البرنامج الإداري. (برنامج الحوكمة والإدارة).
6. تحليل مدى توافر آليات للمساءلة في الخطط القطاعية، ومدى توافر موارد مالية لها.
7. تصميم اداة مساندة للدراسة "مقابلة" اعتمادا على الادبيات ذات الصلة، وبما يخدم الدراسة وأهدافها، واثراءً للدراسة، مع بعض المشاركين في وضع الخطط الاستراتيجية.
8. اعداد استنتاجات وتوصيات عملية ومحددة قابلة للتطبيق كل توصية يتم توجيهها لجهات معينة.
9. اعتماد نظام الترميز بالألوان لمدى توافر مبادئ الشفافية والنزاهة وآليات المساءلة ومكافحة والفساد.
10. اعداد مسودة التقرير التحليلي.
11. عقد ورشة عمل بؤرية لأصحاب الصلة بموضوع التقرير، من اجل نقاش المنهجية والاستنتاجات والتوصيات، والاستفادة من التغذية الراجعة منهم في اثراء التقرير التحليلي.
12. اعداد الصيغة النهائية للتقرير التحليلي.

المراجع والوثائق والمقابلات الخاصة بالتقرير التحليلي:

لغايات أعاد التقرير التحليلي، تمت مراجعة الوثائق والمرجعيات التالية:

الرقم	الوثيقة/ المرجع	العدد
1	أهداف التنمية المستدامة 2030	1
2	أجندة السياسات الوطنية 2017-2022	1
3	خطط التنمية الوطنية السابقة	3
4	الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2017-2022	3
5	الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية 2017-2022	14
6	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018	1
7	قانون الموازنة العامة 2018	1
8	كتاب الموازنة العامة 2018	1
9	مقابلة حصرية	1

المراجعات والوثائق والمقابلات الخاصة بالتقرير التحليلي

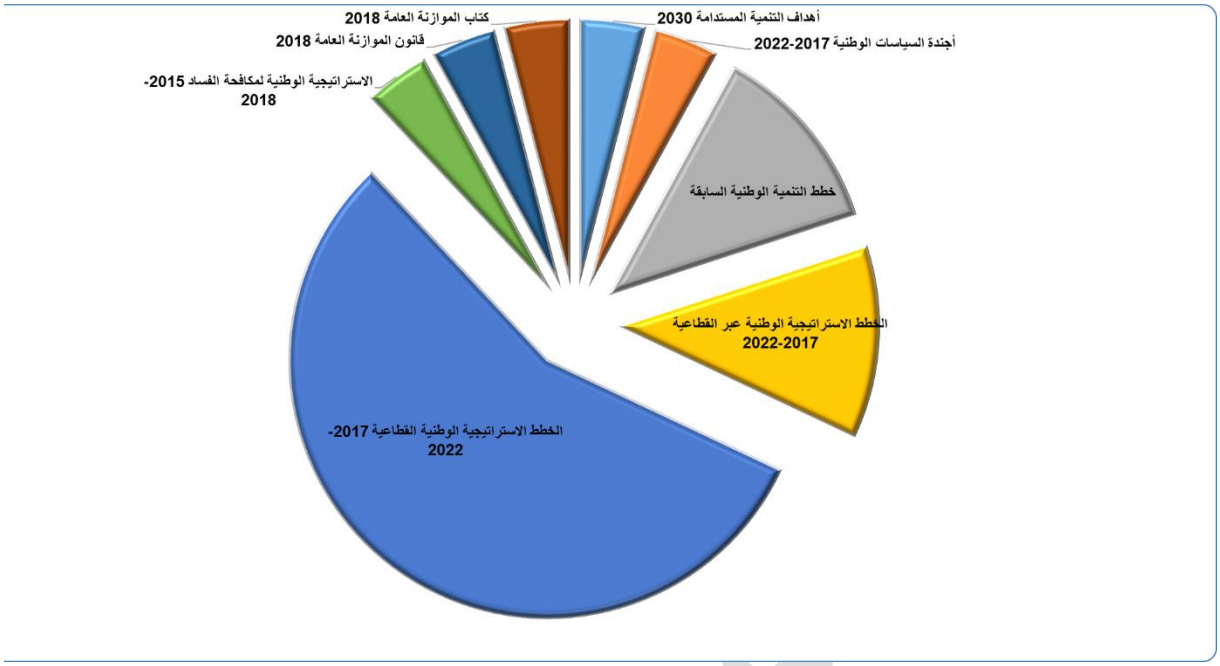

الفصل الأول

مراجعة لأهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 المرتبطة بتعزيز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة ومكافحة الفساد

أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 "المواطن أولا"، في نهاية العام 2016، كخطة وطنية تنموية رابعة، وهي تأتي استكمالات للخطط الوطنية التنموية الثلاث التي أطلقتها سابقا السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي:

- خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010.
- خطة التنمية الوطنية 2011-2013 " إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"
- خطة التنمية الوطنية 2014-2016 "بناء الدولة وتجسيد السيادة"

وقد سبق ذلك عدة خطط أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994، مثل الخطة التنموية الثلاثية 1998-2000، وخطة التنمية الخمسية 1999-2003، وخطة إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004-2005.

أهداف التنمية المستدامة 2030:

في عام 2015، اعتمدت البلدان في العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ17 الخاصة بها، وفي 1 كانون الثاني/يناير 2016، بدأ العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015 في قمة تاريخية للأمم المتحدة، وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع، بحشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة عدم التخلي عن أحد.

وتستند أهداف التنمية المستدامة على مراجعة النجاحات والتحديات التي واجهت تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية بحيث هدفت إلى المضي قدمًا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي جميع الأماكن. وتعتبر الأهداف الجديدة 2030 فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل الى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل لصالح الإنسان وحقوقه أينما كان وبدون اقصاء لأي احد. في الوقت نفسه العمل على حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتتناول

مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة[2].

وقد عملت حكومات الدول المختلفة ومن ضمنها فلسطين على قيادة زمام العملية، من خلال وضع أطار وطني لتحقيق الأهداف ال 17 الخاصة بالتنمية المستدامة 2030، وشكلت فلسطين الفريق الوطني للتنمية المستدامة، واللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة، لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد تضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة موضوع "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، القابلة للمساءلة والى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وضمان العدالة، واشتمل هذا الهدف على جملة مقاصد منها:

- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة[3].

أجندة السياسات الوطنية 2017-2022

تناغما مع رؤيتها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، مع بداية العام 2017، وأطلقت عليها اسم "المواطن أولا"، حيث ارتكزت أجندة السياسات الوطنية على محاور ثلاثة هي: **الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة[4].**

وتضمنّت أجندة السياسات الوطنية على الرؤية الوطنية والتي نصت على " فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بن الرجل والمرأة، وتثمن عاليًا ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات

[2] الموقع الالكتروني الخاصة بأهداف التنمية المستدامة 2030 www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda
[3] أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف السادس عشر https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/
[4] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 5.

الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصادًا مبنيًا على المعرفة[5].

كما تضمنت اجندة السياسات الوطنية عشرة أولويات وطنية، تسعى لتحقيقها، موزعة على محاور الخطة المختلفة، ومن ضمنها المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والذي تضمّن:

- الأولوية الوطنية الرابعة " الحكومة المستجيبة للمواطن" والتي اشتملت على السياسات الوطنية السابعة والثامنة والتي نصت على: تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن.
- الأولوية الوطنية الخامسة " الحكومة الفعالة"، والتي اشتملت على السياسات الوطنية التاسعة والعاشرة والتي نصّت على: تعزيز المساءلة والشفافية، كفاءة وفعالية إدارة المال العام.[6]

وقد عرّفت أجندة السياسات الوطنية «**الحكومة المستجيبة للمواطن**»، بـ: إقامة المؤسسات العامة التي ترتكز في تشكيلها وتنفيذها للسياسات العامة على المواطنين، وتركز على تقديم أفضل الخدمات لهم. ولتحقيق هذه الغاية سوف نعمل خلال السنوات الست القادمة على تنفيذ إجراءين رئيسيين من إجراءات الإصلاح. أولهما: إعادة هيكلة هيئات الحكم المحلي لإتاحة فرصة أكبر للمواطنين للتعبير عن الطريقة والآلية التي تدار بها شؤون حياتهم. وثانيهما: إطلاق مبادرة رئيسة ترمي إلى الارتقاء بنوعية الخدمات التي نقدمها لأبناء شعبنا[7].

أما السياسة الوطنية التاسعة: «**تعزيز المساءلة والشفافية**»، فهي تعني " المساءلة ووجوب خضوع السلطة التنفيذية لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية، ووجوب خضوع المسؤولين العمومين للمساءلة أمام المواطنين عن عملهم على صعيد تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع بعمومه. وتعني الشفافية أن القرارات التي تتخذها الحكومة والإجراءات التي تنفذها لا تبقى خلف الأبواب المغلقة، كما تعني تيسير قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات والامتناع عن حرمانهم من الاطّلاع عليها[8].

[5] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 16
[6] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 26.
[7] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 27.
[8] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 30.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة، اقرت الحكومة في خطتها جملة التدخلات السياساتية التالية:

- مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد بكل أشكاله.
- تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.
- تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.
- تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.
- تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها[9].

ومن خلال مراجعة عامّة للخط الوطنية للسنوات العشر السابقة، نجد أنها تضمنت أيضا مبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، حيث تضمنت الخطة الوطنية "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" 2008–2010، أهداف السياسات الوطنية، هدف متعلق بالحكم الرشيد، تضمن إيجاد نظام من الحكم الديمقراطي الذي يتميز بمشاركة المواطنين فيه واحترامه لسيادة القانون والفصل بين السلطات والقدرة على إدارة موارده الطبيعية وتقديم الخدمات للمواطنين بفعالية وكفاءة وبما يتناسب مع احتياجاتهم، ويؤازره في ذلك إطار قانوني مستقر وعملية تشريعية فعالة ومؤسسات تتمتع بالشفافية والمساءلة والنزاهة وتعمل على حماية حقوق جميع المواطنين[10].

أما خطة التنمية الوطنية 2011–2013 " إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، فقد تضمنت أهدافها الوطنية "تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد"، ونص الهدف على "سوف تواصل الحكومة العمل دون كلل على تفعيل آليات الرقابة العامة، وترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة كافة أشكال الفساد والمحسوبية. وسوف تحتكم أيضًا إلى مبادئ الكفاءة والمهنية والجدارة والاستحقاق في إجراءات التوظيف والترقية في الخدمة العمومية. وسوف تستمر الحكومة في تنمية قدرات موظفي القطاع العام بما يمّ كنهم من تقديم الخدمات المطلوبة منهم على أكمل وجه"[11].

كما تضمنت خطة التنمية الوطنية 2014–2016 "بناء الدولة وتجسيد السيادة" قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، والذي تضمّن هدفه الاستراتيجي الأول "كفاءة وفعالية وشفافية إدارة وتخصيص واستخدام المال العام قد تحسنت"[12].

---

[9] أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 31.
[10] الخطة الوطنية "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" 2008-2010، صفحة 7.
[11] خطة التنمية الوطنية 2011-2013 " إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، صفحة 15.
[12] خطة التنمية الوطنية 2014-2016 " بناء الدولة وتجسيد السيادة"، صفحة 29.

استنتاج 1:

يلاحظ ان الخطط الوطنية تضمنّت قضايا الحكم الرشيد والشفافية والنزاهة والمساءلة، كما ان اجندة السياسات الوطنية التي جاءت في سياق استكمالي للخطط الوطنية التنموية، ومتناغمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف السادس عشر، قد تضمنت احدى محاورها الثلاث الرئيسة لموضوع " والإصلاح وتحسين جودة الخدمات" ومن اجل ذلك تم تخصيص الأولوية الوطنية الرابعة " الحكومة المستجيبة للمواطن" والتي اشتملت على السياسات الوطنية السابعة والثامنة والتي نصت على: تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، والأولوية الوطنية الخامسة " الحكومة الفعالة"، والتي اشتملت على السياسات الوطنية التاسعة والعاشرة والتي نصّت على: تعزيز المساءلة والشفافية، كفاءة وفعالية إدارة المال العام، مما يدلل على الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في إدارة المال والشأن العام والالتزام بمكافحة الفساد.

مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام (2017-2022)

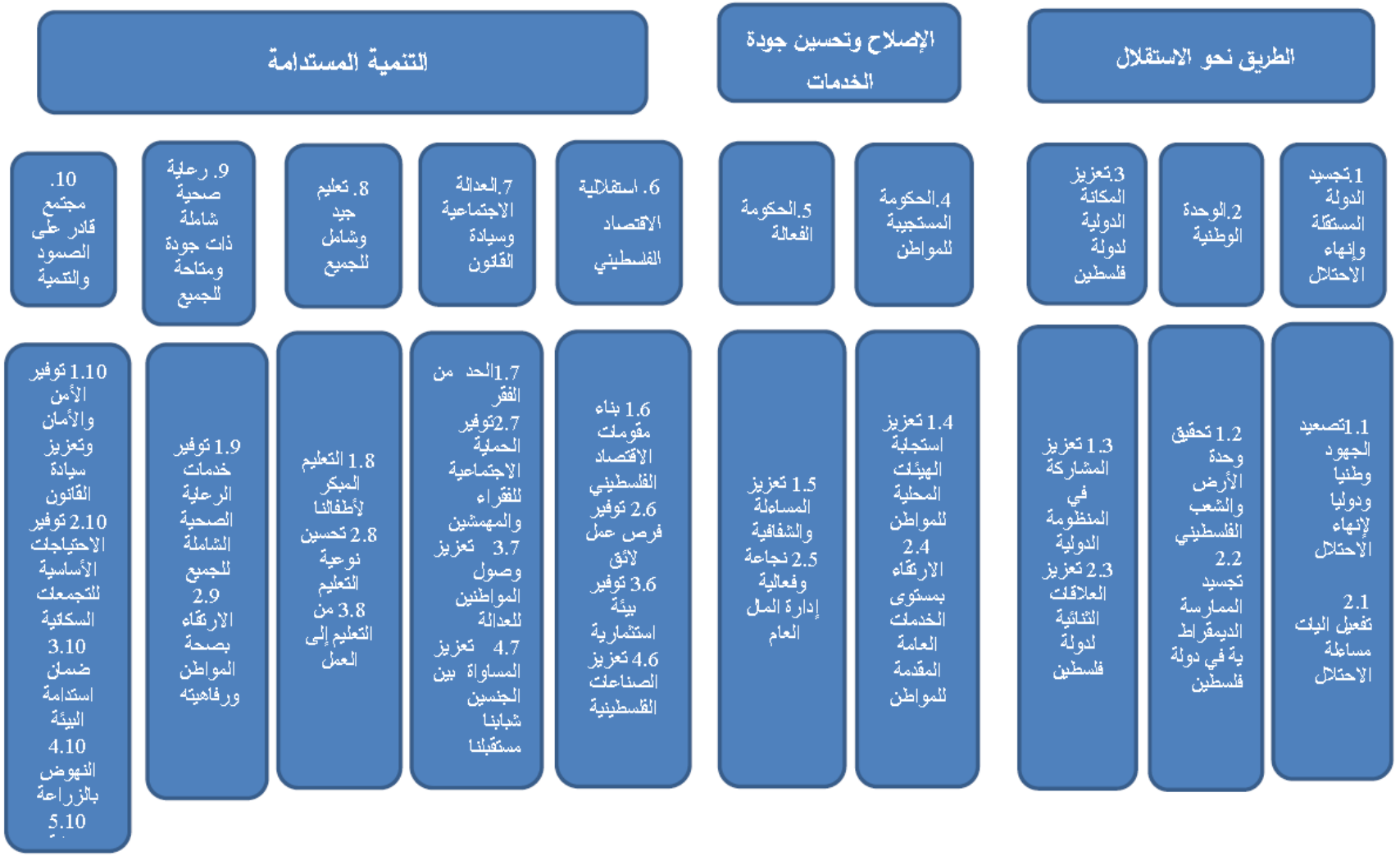

مسودة

الفصل الثاني

مدى التطبيق في الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية والعبر قطاعية لمبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد

مقدّمة:

في ضوء اهداف التنمية المستدامة 2030، واستكمالا للخطط التنموية الوطنية الثلاث، أعدّت الحكومة الفلسطينية أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، حيث يشكل قرار مجلس الوزراء رقم (108/17) الصادر بتاريخ 2016/6/21، إطارا مرجعيا ناظما لعمل كافة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية في دولة فلسطين، حيث تستند تلك الاستراتيجيات على ما جاء في أجندة السياسات الوطنية من أولويات سياساتية لبناء أهدافها الاستراتيجية وتدخلاتها للفترة القادمة (2017–2022) ويشمل القرار مصفوفة من عشرة أولويات وطنية، يندرج ضمنها 22 أولوية سياساتية و 40 تدخل سياساتي تغطي مدة أجندة السياسة الوطنية 2017–2022.

حيث انبثقت منها الخطط الاستراتيجية عبر القطاعية الثلاث، والخطط القطاعية المختلفة، وتبعا لتبني اجندة السياسات الوطنية للأولويات والسياسات الوطنية التي تشدّد على الحوكمة ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، فمن المفترض ان تكون تلك المبادئ حاضرة في كافة الخطط الاستراتيجية والوثائق الحكومية المنبثقة منها، ومتضمنة في رؤيتها وأهدافها، واولوياتها وسياساتها وتدخلاتها، ومخصص لها خطط تنفيذية وموازنات.

مراجعة وتحليل الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية

أولا: الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022

من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022، يلاحظ انها تعتمد على الخطط الوطنية للتنمية 2014–2016، واجندة السياسات الوطنية 2017–2022، وتتبناها في بناء رؤيتها وأهدافها، وتتوافق بما جاء فيها.[13] الا انهت لم تتضمن في رؤيتها او أهدافها او قيمها ومبادئها، او استراتيجيات عملها، أي تضمين مباشر لقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، رغم أهميتها كونها استراتيجية وطنية عبر قطاعية وللشباب، الفئة الأهم في المجتمع الفلسطيني، والتي تشكّل نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى تبعا لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، كون

[13] الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017-2022، صفحة 10.

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة "الشباب" الأفراد (15–29 سنة) في فلسطين من نحو 29.2% من إجمالي السكان في العام 2017.[14]

حيث نصت رؤية الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني على " مجتمع فلسطيني حر يمثل الشباب فيه مورداً أساسياً في التنمية المجتمعية وطاقة محركة لها، من خلال تمكين الشباب من النمو والابتكار والعمل والريادية والحصو على الحقوق المتساوية ليكونوا شركاء فاعلين في رسم السياسات والتأثير في الواقع الفلسطيني".

ويظهر الشكل المرفق مجالات الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022، والتي لا تتضمن محور للحكم الرشيد او تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

شكل رقم (1)

مجالات ومحاور الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022[15]

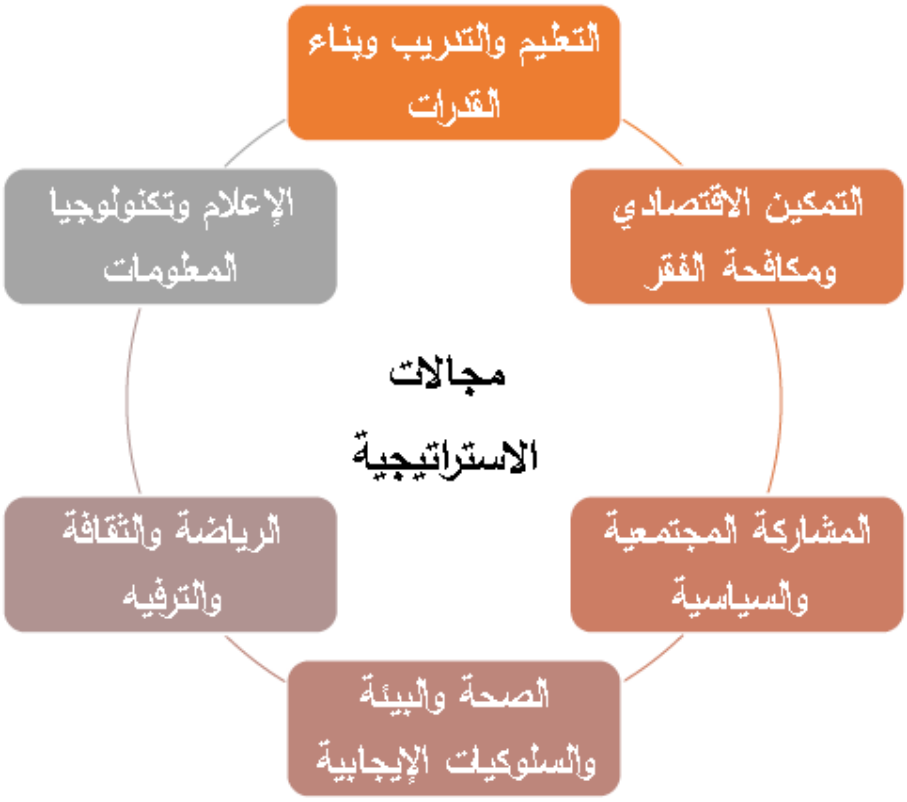

ومن خلال تحليل استراتيجيات العمل، والأهداف الاستراتيجية للمجالات الستة، لا يوجد في أيّ منها تضمين لمبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، سوى "سياسة تدخل" مقترحة في الهدف

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2018/08/12.
[15] الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017-2022، صفحة 43.

الاستراتيجي الثالث، المتعلق بالمحور الاستراتيجي الثاني "التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر"، حيث نص التدخل الفرعي على "تعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الوساطة في التوظيف والتعيين لدى الشباب"[16]

وعلى الرغم من تضمين التدخل "الخجول" والفرعي المتعلق بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، الا انه لم يتم تضمين مؤشر قياس له، ولم يتم تضمين اليات تنفيذ.

الموازنات المخصصة:

لم تتضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني، موازنات مخصصة لأنشطتها، علما انه بالأصل لا تتضمن أي اهداف او مخرجات تتعلق بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 2:

على الرغم من انبثاق الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017-2022، من الخطط الوطنية التنموية واجندة السياسات الوطنية 2017-2022، والتي تضمنت بشكل مباشر محاور واولويات رئيسة وسياسات واضحة تجاه تعزيز الحوكمة ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من أهمية دور الشباب في المجتمع، واهمية الاستثمار فيه، الا ان الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني خلت من أي محور او هدف استراتيجي لتضمين مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، سوى تدخل يتيم وبسيط وفرعي، لا يعكس بأي حال من الأحوال الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، ودون مؤشرات قياس أو آليات عمل أو موازنات مخصصة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

[16] الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017-2022، صفحة 45.

ثانيا: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 "شركاء في البناء"

من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، فإنها تعتمد على أجندة السياسات الوطنية والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي للأهداف الاستراتيجية القطاعية[17].

الا أنّ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، لم تتضمن في رؤيتها او أهدافها او سياساتها، أي تضمين مباشر لقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، رغم أهميتها كونها استراتيجية وطنية عبر قطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث نصّت رؤيتها على "مجتمع فلسطيني يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية، في المجالين العام والخاص"، اما الأهداف الاستراتيجية التي وردت في الخطة فهي:

- **الهدف الاستراتيجي القطاعي الاول:** تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة اشكاله الى النصف.
- **الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني:** زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيرا على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.
- **الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث:** مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسات الرسمية.
- **الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع** :تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.
- **الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس:** تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة[18].

ومن خلال مراجعة وتحليل السياسات الـ (30) التي تضمنها الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، يلاحظ أنّه لا يوجد سوى سياسة واحدة عامة "غير مباشرة" في الهدف الاستراتيجي الأول "ايجاد آليات مساءلة ومتابعة للقضاء الغير رسمي"[19] وسياسة واحدة "غير مباشرة" في الهدف الاستراتيجي الثالث "مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسات الرسمية" تضمنت: تطوير

[17] الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، صفحة 5.
[18] الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، صفحة 36.
[19] الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، صفحة 39.

آليات المساءلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)[20].

وفي محاولة الربط ما بين الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، خصصت الاستراتيجية الهدف الاستراتيجي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسات الرسمية، ليرتبط مع الأولوية السياساتية الخاصة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والاولوية المتعلقة بتعزيز المسائلة والشفافية[21]. الا ان هذا الربط ركيك، ولا يعكس الأولويات الوطنية الواضحة في مجال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد بشكل واضح ومباشر.

الموازنات المخصصة:

لا توجد تدخلات خاصة بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وبالتالي لا توجد مخصصات مالية في الموازنة.

استنتاج 3:

على الرغم من كون الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، قد اعتمدت في رؤيتها واهدافها وفلسفتها على أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، والتي تضمنت بشكل مباشر محاور واولويات رئيسة وسياسات واضحة تجاه تعزيز الحوكمة ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من أهمية دور المرأة في ذلك، واهمية مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، الا ان الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة خلت في رؤيتها او أهدافها الاستراتيجية من تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، سوى إشارة بسيطة في السياسات، لا تعكس بأي حال من الأحوال الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، ودون مؤشرات قياس او اليات عمل او موازنات مخصصة.

[20] الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، صفحة 39.
[21] الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، صفحة 49.

ثالثا: استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

من خلال مراجعة استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، والتي تمت صياغتها بناء على أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، لا يوجد اهداف او سياسات تتبنى مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتكافح الفساد، حيث نصت رؤيتها على "بيئة محمية نظيفة مستدامة" اما الأهداف الاستراتيجية التي وردت في الخطة فهي:

- مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
- البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مصانان ومداران بطريقة مستدامة.
- الإجراءات اللازمة للتكيّف مع آثار ظاهرة التغيّر المناخي، وللحد من التصحّر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية متخذة ومتبناه.
- المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي ممكّن وكفؤ، والتعاون الدولي معزز.
- مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي معزّزة ومعمّمة[22].

ومن خلال مراجعة السياسات الـ (69) الواردة في استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، فان أيا منها لم يتضمن مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وما هو متوفر فقط تدخل غير مباشر وهامشي يتعلق بإعداد نظام شكاوى ورصد للمخالفات البيئية[23].

ومن خلال مراجعة الربط ما بين استراتيجية البيئة عبر القطاعية وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، تبعا لاستراتيجية البيئة العبر قطاعية، فانه ربط مجزوء ومتعلق فقط بالمحور الثالث "التنمية المستدامة" كما يظهر في الشكل المرفق:

[22] استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، صفحة 16.
[23] استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، صفحة 125.

شكل رقم (2)

الربط ما بين استراتيجية البيئة عبر القطاعية وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022[24]

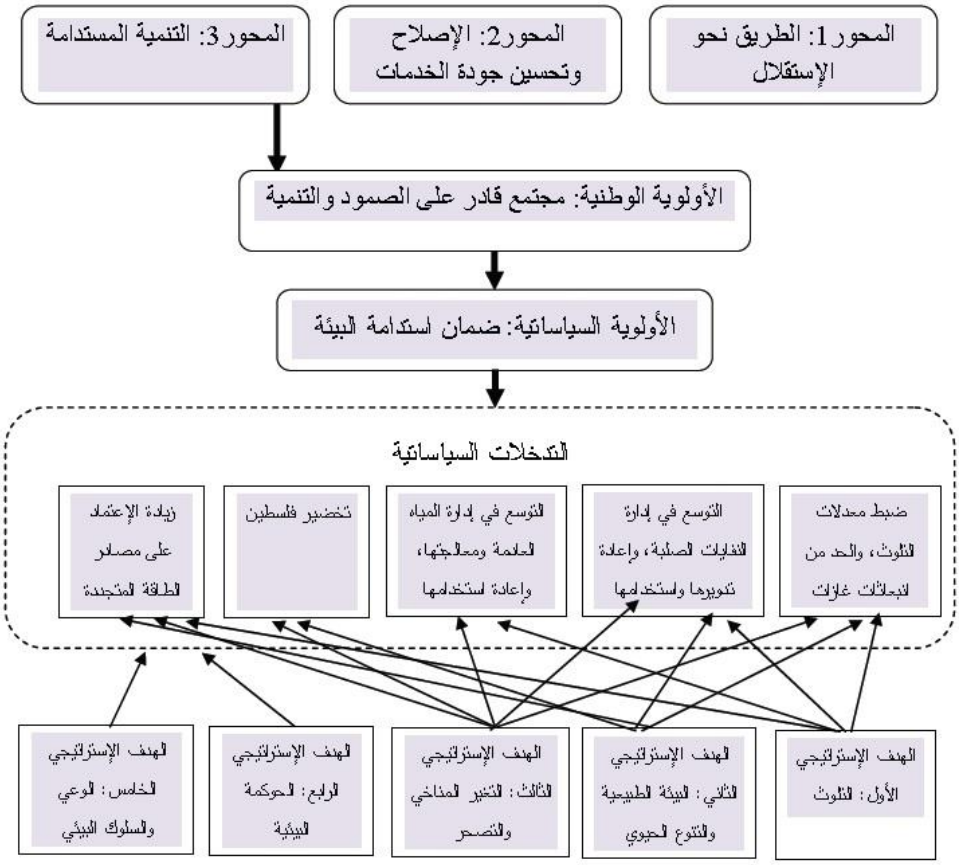

حيث يلاحظ من الشكل أعلاه، ان الارتباط مجزوء، وفقط في محور واحد، وعلى الرغم من تطرق البرنامج الإداري لسلطة البيئة في (غاية سياسة البرنامج نصت على "أنظمة إدارة حديثة وفعالة ذات شفافية ومساءلة تعمل بحلول 2020")[25] الا انه لا توجد خطط تنفيذية أو مخرجات أو آليات لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

الموازنات المخصصة:

لا توجد موازنات مخصصة لقضايا تتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، نظرا لعدم تمضينها في الأهداف أو السياسات الواردة في استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022.

[24] استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، صفحة 30.
[25] استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022، صفحة 38.

استنتاج 4:

ان ارتباط استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017–2022 مع أجندة السياسات الوطنية كان مجزوءً ومحددا وفي محور واحد فقط، ولم تتضمن الاستراتيجية البيئية بشكل مباشر اهداف واولويات رئيسة وسياسات واضحة تجاه تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من أهميتها كونها خطة استراتيجية عبر قطاعية، تتقاطع مع باقي الخطط الاستراتيجية القطاعية، وعلى الرغم من أن البرنامج الإداري تضمن في غايات سياساته إشارة الى تبنيه أنظمة شفافة بحلول العام 2020، الا انها لا تعكس بأي حال من الأحوال الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، ودون مؤشرات قياس او اليات عمل او موازنات مخصصة.

الخطط الاستراتيجية القطاعية 2017-2022

أولا: الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022

تعتبر إدارة المال العام من أهم القضايا المرتبطة بمبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، تبعا لحساسية الموضوع، وقد اعدت السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية متكاملة لإدارة المال العام، وتمثلت رؤيتها بـ " إدارة المال العام بكفاءة وفعالية ضمن أفضل إطار مالي واقتصادي متاح وبما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية المنظمة لإدارة المال العام، وصولا الى نظام مالي مستقر قادر على تمويل الخدمات العامة بالمستوى الذي يستحقه ويتطلع اليه الشعب الفلسطيني"، في حين أن رسالة استراتيجية إدارة المال العام نصت على "نظام متكامل لإدارة المال العام منسجم قانونيا وتنظيميا، يقوم على جمع الموارد العامة بكفاءة وعدالة، وإعداد موازنة عامة واقعية قائمة على البرامج متوسطة الأمد تنسجم مع أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، يقابلها نظام إنفاق عام يعمل بناءً على هذه البرامج بكفاءة وفعالية وشفافية تتيح إمكانية المساءلة والرقابة العامة.[26]"

وقد تضمنت الخطة الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول: الالتزام بإنفاق المال العام بناءً على ما حددته الاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بموازنة البرامج المبنية على خطة إنفاق متوسطة الأمد. وضمن محورين:

المحور الأول: الإنفاق العام مخطط وموازنته معدة بصورة متكاملة تتسم بالفعالية والكفاء

المحور الثاني: الموازنة منفذة حسب ما خطط لها

الهدف الاستراتيجي الثاني: الالتزام بأنظمة محاسبية شفافية، شاملة، ملتزمة بالمعايير الدولية ومتصلة بنظام رقابة وتدقيق داخلي وخارجي فعال. وضمن محورين:

المحور الاول: المحاسبة والتقارير وشفافية البيانات

المحور الثاني: ضوابط تدقيق ورقابة داخلية وخارجية فعالة

الهدف الاستراتيجي الثالث: الايرادات العامة محصلة بكفاءة وفعالية وعدالة[27].

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لإدارة المال العام مجموعة تدخلات سياساتية تعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة مثل:

- زيادة مستوى الشفافية ونشر البيانات الدقيقة بوقتها وتحسين آليات المساءلة.

[26] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 4.
[27] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 9.

- اعتماد نظام ذا كفاءة عالية يُعنَى بالمشتريات العامة بحيث يكون مرتبط بنظام المالية العامة المحوسب (بيسان) وذلك لتعزيز الشفافية والضبط في عمليات الإنفاق العام[28].

ومن خلال مراجعة وتحليل الهدف الاستراتيجي الثاني: الالتزام بأنظمة محاسبية شفافية، شاملة، ملتزمة بالمعايير الدولية ومتصلة بنظام رقابة وتدقيق داخلي وخارجي فعال. وضمن محاوره، نجد انه تضمن سياسات وإجراءات تعزز من الشفافية والنزاهة والمساءلة مثل:

- تحسين عرض الموازنة، من خلال نشر مجموعة وثائق الموازنة الكاملة في مرحلة تسليم الموازنة. ومجموعة مؤشرات مثل: عرض شامل ومتكامل للمعلومات المتعلقة بأداء تقديم الخدمة العامة ومخرجاتها، يجب ان تكون هذه المعلومات جزأ لا يتجزأ من الوثائق الداعمة التي توفرها وزارة المالية والتخطيط العامة مع الموازنة المقترحة.
- قدرة الجمهور على الاطلاع على البيانات المالية، من خلال اتاحة الدخول اليسير إلى المعلومات المالية في المواقع الالكترونية الرسمية لدولة فلسطيندون اشتراط تسجيل دخول وإنما تتوفر المعلومات.
- تحسين دقّة إعداد التقارير المالية وحسن توقيتها وامتثالها: وإجراءات مثل: زيادة شفافية العلاقات المالية العامة بين وزارة المالية وهيئات الحكم المحلي والبلديات، ومؤشرات مثل: وجود آلية شفافة لنظام التحويلات المالية للبلديات
- تحسين عملية متابعة وشفافية تنفيذ الموازنة خلال سنة التنفيذ، ومؤشرات مثل: شمولية التقارير وقابلتها للمقارنة، إصدار تقارير" تنفيذ الموازنة خلال السنة" بالإضافة الى معايير مثل: يتم رفع تقارير التدقيق الى المجلس التشريعي في الوقت المناسب من تاريخ انتهاء السنة المالية، حيث يشكل العامل الزمني في المسائلة أحد اهم العوامل للحفاظ على المال العام.
- تعزيز الرقابة على الرواتب واشباه الرواتب، من خلال الربط بين قرارات ديوان الموظفين العام والإدارة العامة للرواتب، والمراقب المالي.
- تعزيز الرقابة التي يطلع بها المجتمع المدني من خلال إشراك المنظمات ذات العلاقة في الموازنة وتنفيذها. ومن خلال مؤشرات مثل: يحصل المجتمع المدني في الوقت المناسب على معلومات دقيقة وكاملة حول استخدام المال العام خلال دورة الموازنة، وتتوفر مجموعة وثائق الموازنة الكاملة لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة قبل الحصول على المصادقة. [29]

[28] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 8.
[29] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 50.

كذلك تضمن الهدف الاستراتيجي الأول "تطوير دليل إجراءات يتضمن سياسات وارشادات حول الاقتراض او اصدار ضمانات القروض[30].

وكذلك اعداد دليل اجراءات مفصل حول آلية وكيفية اجراء تعديلات على مخصصات الموازنة المقرة خلال العام وتطبيقه[31].

كما تضمّن الهدف الاستراتيجي الاول: المحور الثاني " ضبط الانفاق العام"، جملة قضايا هامة في ترشيد النفقات مثل "ضبط الرواتب" من خلال جملة إجراءات تعزز الشفافية مثل: اصدار تقارير سنوية وشهرية خاصة بفاتورة الرواتب مصنفة حسب القطاعات الحكومية المختلفة.

وكذلك إجراءات تعزز النزاهة والمساءلة مثل إنشاء نظام إداري مستقل يُعنَى باستلام الشكاوى حول المشتريات، ومؤشرات هامة مثل : نظام مستقل يُعنَى بالشكاوى حول المشتريات يضطلع بدوره مكوّنا أساسيا بالنسبة لإنشاء نظام شفاف للمشتريات العامة، ومن شأنه أن يثبّط الفساد المحتمل[32].

الموازنات المخصصة:

لم تتضمن الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017–2022، الموازنات المخصصة لتنفيذ أهدافها وسياساتها واجراءاتها، ومن ضمنها المتعلقة بمبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة.

استنتاج 5:

في ضوء تحليل الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017–2022، يلاحظ انها تعرضت لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، خاصة في هدفها الاستراتيجي الثاني، وبما يتقاطع مع اجندة السياسات الوطنية 2017–2022، ومن خلال جملة سياسات وإجراءات ومؤشرات، الا ان هذا التضمين لم يكن بالمستوى المطلوب والمأمول وتحديدا في مجال مكافحة الفساد، خاصة وأنها الاستراتيجية الأكثر ارتباطا بهذه المبادئ كونها تتعلق بإدارة المال العام، وما يتطلب ذلك من تضمين شامل لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتحصين المال العام ضد الفساد، من خلال جملة تدخلات وسياسات وإجراءات، كما ان الخطة لم تتضمن الموازنات المخصصة لتنفيذ تلك الأهداف الإجراءات، مما يطرح علامة استفهام في مدى "الجديّة والالتزام" في تطبيق تلك المبادئ.

[30] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 25
[31] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 26
[32] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022، صفحة 33.

ثانيا: الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022

تسعى الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام (2017 – 2022) للانسجام مع أجندة السياسات الوطنية وتساهم هذه الاستراتيجية بشكل مباشر في تحقيق تطلعات دولة فلسطين لتحقيق التنمية المستدامة في الإدارة العامة والخدمة المدنية، ورؤية الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية تنص على "خدمة مدنية متميزة، مؤسسات دولة مستجيبة لأولويات المواطن الفلسطيني".

وقد تضمنت القيم والمبادئ الموجهة للخدمة المدنية كل من:

- الشفافية: الوضوح والعلنية في الإجراءات والغايات والأهداف في تأدية الموظف لعمله.
- النزاهة منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل[33]

حيث اقرت الخطة الاستراتيجية للخدمة المدنية بضعف منظومة الشفافية والنزاهة والمساءلة، حيث ورد فيها "وفي ظل غياب المجلس التشريعي كأعلى سلطة رقابية على السلطات التنفيذية والقضائية، يوجد ضعف في المساءلة والمحاسبة والتي تؤثر على تعزيز النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في مؤسسات المجتمع الفلسطيني بكل مكوناتها، حيث إن هذه المفاهيم تحتل مكانة أساسية في تحقيق الحكم الصالح، الأمر الذي يلقي بظلاله على بعض جوانب الخدمة المدنية والإدارة العامة"[34].

ومن خلال مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، يلاحظ مساهمة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية مع خطة التنمية الوطنية، لتحقيق الأولوية الوطنية " الحكومة الفعالة" ، والسياسة الوطنية "**تعزيز المساءلة والشفافية**" من خلال تبني تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والادارية، حيث ان التوجه المنشود نحو اللامركزية المدروسة يتطلب تطوير الدور الرقابي الملقى على عاتق المؤسسات الرقابية العاملة في قطاع الخدمة المدنية للتحقق من مدى ملاءمة التشريعات والانظمة في قطاع الخدمة المدنية مع الاحتياجات التطويرية للقطاع بالإضافة إلى قياس مدى الامتثال وتوافق الإجراءات والتعليمات المتبعة مع قانون الخدمة المدنية واليات انفاذه بما يساهم في تحسن كفاءة الأداء، الامر الذي يساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة، وعليه ستساهم هذه الاستراتيجية في تعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية والخارجية في قطاع الخدمة المدنية وتعزيز صلاحياتها، آخذين بعين الاعتبار وجود جهات رقابية اخرى خارج قطاع الخدمة المدنية لتعزيز التكاملية معها مثل : هيئة مكافحة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة «امان»، ومأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد، من خال الاستمرار في استكمال المشروع التدريبي لموظفي قطاع

[33] الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، صفحة 33.
[34] الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، صفحة 24.

الخدمة المدنية بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد والتي ستشكل القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها الموارد البشرية في احتكامها للمعايير الأخلاقية في عملها.

وتعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات، كسياسة فعالة لتحسن الخدمات وتوفر جزء كبر من المعلومات لموظفي الخدمة المدنية وللمواطن، الأمر الذي ينسجم مع تبني الحكومة لمنهجية "الحكومة المفتوحة" "وإقرار قانون فعال يضمن حق المواطن في الوصول إلى المعلومات"، وستساهم الاستراتيجية في التركيز على أنظمة المعلومات المتكاملة لإدارة وتنمية الموارد البشرية.

وكذلك تتقاطع الخطة الاستراتيجية مع السياسة الوطنية تجاه كفاءة وفعالية إدارة المال العام، من خلال مساهمة هذه الاستراتيجية في إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات للمواطن، من خال المساهمة مع مجلس الوزراء واللجان ذات العلاقة لإعادة تشكيل المؤسسات العامة للانتقال من التركيز على الجوانب الإدارية إلى التركيز في أعمالها على تطوير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية، لتكون مؤسسات فعالة وشفافة ذات موارد بشرية ممكنة تساهم في تحسن الأداء المؤسسي بما يساهم في خدمة مدنية كفؤة، الأمر الذي يساهم في تعزيز ركائز الإدارة العامة.[35]

كما تضمّن الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير منظومة التشريعات والأنظمة وتعزيز الرقابة عليها لقطاع الخدمة المدنية، من خلال جملة مخرجات ونتائج متوقعة تعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة مثل:

- منظومة قانونية عصرية للخدمة المدنية تشمل القانون واللوائح والأنظمة مبينة على مبادئ الحكم الرشيد.
- موظفو الخدمة المدنية يمتلكون المعرفة الكافية بالبيئة القانونية والسلوكية للخدمة المدنية.
- موظفو الخدمة المدنية ملتزمون بمنظومة القيم وقواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.
- أدوات رقابية فعالة لتعزيز آليات المساءلة لتنفيذ إجراءات إدارة وتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية[36].

كما تضمّن الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير نظم المعلومات المتكاملة وأتمتة الخدمات الخاصة بإدارة الموارد البشرية لقطاع الخدمة المدنية، وجملة مخرجات ونتائج متوقعة تعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة مثل:

- خدمات مؤتمتة لإدارة الموارد البشرية لتكريس الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات.[37]

[35] الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، صفحة 30
[36] الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، صفحة 40.
[37] الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، صفحة 43.

وقد تميزت الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية، بكونها تضمنت خطة تنفيذية لأهدافها الاستراتيجية مع أهدافها الفرعية، بما يشمل الأنشطة والإجراءات والموازنات المخصصة، وزمن التنفيذ، وعلى الرغم من تضمين الخطة إجراءات عملية للعمل على مدونة السلوك للموظفين العموميين، واخلاقيات الوظيفة العمومية، الا ان الخطة افتقدت الى إجراءات وانشطة عملية لتحصين الموظفين من الفساد، بشكل منهجي وأكثر عمقا.

الموازنات المخصصة:

تم تخصيص موازنات ملائمة في الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، للقضايا الخاصة بعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، وان كانت تلك القضايا غير شاملة، خاصة في مجال مكافحة الفساد.

استنتاج 6:

تضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022، في قيمها وأهدافها الاستراتيجية ومخرجاتها واليات عملها، مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، إضافة الى تبني مدونة السلوك للعاملين في الوظيفة العمومية واخلاقيات الوظيفة العمومية، كما استجابت لأولويات سياسات اجندة السياسات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتم تضمين ذلك في الخطة التنفيذية مع الموازنات المخصصة، ولكن لم تتضمن إجراءات وانشطة أكثر عمقا وأثرا لتحصين الموظفين ضد الفساد.

ثالثا: الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022

وُضعت الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022 وفقا للمنهجية المقرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وانطلاقا من أجندة السياسات الوطنية، ونصت رؤية قطاع الامن على " "قطاع أمنى رشيد يساهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وحمايتها من اية تهديدات داخلية وخارجية"، ما تضمنت قيمها: سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، الكفاءة، الفاعلية، العدالة، الشمولية، الجودة والتميز.

في حين ان اهدافها الاستراتيجية هي:

- الهدف الأول: تعزيز الأمن والأمان لموطن والمواطن.
- الهدف الثاني: حوكمة قوى الامن.
- الهدف الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد[38].

حيث تضمّن الهدف الاستراتيجي الثاني ثلاث سياسات وهي:

1. تحديدٌ صلاحيات ومسؤوليات قوى الامن، من خلال التدخلات التالية: مراجعة واستكمال القوانين الناظمة لعمل قوى الامن، استكمال الهياكل القيادية لقوى الامن، تطوير الهياكل الداخلية لقوى الامن.
2. تعزيز النهج الاستراتيجي في عمل قوى الامن، من خلال التدخلات التالية: تطوير عملية التخطيط في قوى الامن، تطوير أنظمة المتابعة والتقييم، تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة اعداد الموازنات.
3. تعزيز الانضباط في قوى الامن، من خلال التدخلات التالية: تطوير انظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة، تطوير أنظمة واجراءات التعامل مع الشكاوى[39].

حيث تعتبر أنظمة الرقابة ومعالجة الشكاوى من الأدوات الهامة التي تضمن اتباع منتسبي قوى الامن للأنظمة والاجراءات القانونية اثناء العمل كما انها تضمن التزام افراد قوى الامن بأحكام القانون وقواعد الانضباط والسلوك المثلى، وتعتبر أهم الانجازات في هذا المجال صياغة الدليل الإجرائي الموحد لوحدات الشكاوى في قوى الامن وتدريب العاملين في المجال واعداد التقارير المحلية والدولية ذات العلاقة.

ومن أهم المعيقات التي واجهت تحقيق هذه السياسة ضعف المنظومة الرقابية وضعف أنظمة التفتيش وغياب الصلاحيات القانونية التي تنظم عمل الجهات الرقابية وتسعى قوى الامن إلى الاستمرار بالعمل في هذه السياسة ضمن مبدأ الحوكمة تأكيداً على ضرورة بناء منظومة الرقابة

[38] الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، صفحة 10
[39] الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، صفحة 12

والتفتيش والشكاوى وتطوير الأنظمة والإجراءات التي تنظم عمليا وتحدد الصلاحيات كجزء أساسي من تطوير عمل المؤسسة الأمنية وفق القوانين واللوائح المعمول بها وتعزيز استقلالية عمل هيئة القضاء لقوى الامن الفلسطينية.

كما تضمّنت الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن برنامج التطوير الإداري، يتضمن: تطوير انظمة واجراءات وسياسات التعامل مع الجريمة، تعزيز قدرة المواطنين على الوصول للخدمات الأمنية، تطوير انظمة وإجراءات العمل في تقديم الخدمات المدنية، تطوير عمليات التخطيط في قوى الامن، تحسين جودة الوثائق ومكافحة التزوير، تطوير انظمة المتابعة والتقييم، تطوير سياسات واجراءات وانظمة اعداد الموازنات[40].

وكذلك برنامج الرقابة ومعالجة الشكاوى، والذي يتضمن: تطوير انظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة، وتطوير انظمة واجراءات التعامل مع الشكاوى[41].

ومن خلال مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن ومدى تضمينها لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، يلاحظ انها تضمنت في قيمها: الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، العدالة، الشمولية وفي أهدافها الاستراتيجية "حوكمة قوى الامن"، وضمن سياساتها وتدخلاتها "مراجعة واستكمال القوانين الناظمة لعمل قوى الامن، استكمال الهياكل القيادية لقوى الامن، تطوير أنظمة المتابعة والتقييم، تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة اعداد الموازنات، تطوير انظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة، تطوير أنظمة واجراءات التعامل مع الشكاوى، وهي توجهات جيدة تعزز من منظومة الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولكن الإجراءات المقترحة لا تعكس شمولية في تضمين الشفافية والنزاهة والمساءلة، بما يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني، او أولويات اجندة السياسات الوطنية ذات الصلة، كذلك لم تتضمن الخطة الى إجراءات لتحصين موظفي قطاع الامن من الفساد، على الرغم من حساسية عمل القطاع الأمني وتوفر بيئة عمل يمكن ان تكون مشجعة لحالات فساد.

كذلك لا توجد في الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، خطة تنفيذية مع اليات عمل ومخرجات متوقعة وانشطة مرتبطة ببرنامج زمني ومؤشرات قياس وغيرها من أدوات التخطيط، بالإضافة الى عدم ارتباط الخطة وأهدافها وسياساتها وتدخلاتها بموازنات مخصصة.

الموازنات المخصصة:

لا توجد موازنات مخصصة في الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن.

[40] الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، صفحة 28.
[41] الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، صفحة 29.

استنتاج 7:

في ضوء مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022، يلاحظ انها تعرضت لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، خاصة في قيمها، وهدفها الاستراتيجي الثاني، وبما يتقاطع مع اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، بالإضافة الى عدة سياسات وتدخلات، الا ان هذا التضمين لم يكن بالمستوى المطلوب خاصة في ظل عدم توفر إجراءات واضحة واليات عمل محددة وخطة تنفيذية مرتبطة بأسقف زمنية، كذلك لم تتضمن الخطة إجراءات او سياسات تجاه تحصين قوى الامن من الفساد مظاهره، خاصة وأنها بيئة العمل المتعلقة بقوى الامن يمكم ان تتوافر فيها فرص الفساد اكثر من غيرها، الامر الذي يستدعي تضمين شامل لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتحصين قوى الامن ضد الفساد، من خلال جملة تدخلات وسياسات وإجراءات واضحة ومحددة وبخطة تنفيذية، كما ان الخطة لم تتضمن الموازنات المخصصة لتنفيذ تلك الأهداف الإجراءات والتدخلات.

رابعا: استراتيجية قطاع العمل 2017-2022

تهدف استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، إلى تهيئة وتجهيز سوق العمل فلسطيني، عبر تمكين الكفاءات الفلسطينية من العمل في القطاع الخاص، وبناء منظومة شاملة لحماية الحقوق العمالية وضمان مصالح أصحاب العمل، وبما يكرس الأمن والاستقرار في الدولة، مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني. وعليه تم وضع الرؤية التالية "قطاع عمل مستقر ومحفز يساهم بفعالية في التنمية المستدامة، ومنظم وفق بيئة تشريعية محدثة ومتوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية"

كما تضمنّت قيم الاستراتيجية كل من: النزاهة والأمانة، الشفافية والسرعة في الإنجاز، العدالة وتكافؤ الفرص.

ومجموعة اهداف استراتيجية من ضمنها: الهدف الاستراتيجي الخامس: بناء قدرات وحوكمة مؤسسات الشراكة الثلاثية، وتعزيز دورها على المستويين المحلي والدولي، ومن ضمن السياسات القطاعية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الخامس" حوكمة مؤسسات الشراكة الثلاثية."[42].

وعلى الرغم من كون استراتيجية قطاع العمل قد اقرت " تشتت القطاع وضعف حوكمته (عدم اكتمال التشريعات واللوائح من جهة والمساءلة من جهة أخرى)[43]. الا ان الخطة لم تتضمن بشكل واضح ومباشر تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، الا بتدخلات سياساتية محدودة في الهدف الاستراتيجي الخامس، دون اليات تنفيذ واضحة ومحددة، وعلى الرغم من انبثاق استراتيجية قطاع العمل من اجندة السياسات الوطنية، الا انها ارتبطت وتقاطعت فقط مع 4 أولويات من أصل 10، ولم تتطرق للأولويات الوطنية الرابعة " الحكومة المستجيبة للمواطن" او الأولوية الوطنية الخامسة " الحكومة الفعالة".

ورغم ان غاية سياسة البرنامج الإداري نصت على: إدارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2017. الا ان مخرجات البرنامج ال (12) كان ارتباطها عاما بمبادئ الشفافية النزاهة والمساءلة ودون مخرجات مباشرة متعلقة بمكافحة الفساد وتحصين الموظفين ضد الفساد[44].

وقد تضمنت خطة العمل الواردة في استراتيجية قطاع العمل مقترحات لإقرار عدة قوانين وتشريعات متعلقة بقطاع العمل خلال فترة الخطة، وهو توجه إيجابي تجاه تعزيز الحوكمة، الا ان ذلك غير مرتبط بخطة تنفيذية تفصيلية مع أنشطة وإجراءات محددة ومؤشرات قياس، وموازنات تفصيلية، من اجل تنفيذ ذلك.

[42] استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، صفحة 14.
[43] استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، صفحة 23.
[44] استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، صفحة 47.

الموازنات المخصصة:

لم تتضمن استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، موازنات مخصصة لتنفيذ بعض التدخلات المحدودة المتعلقة بتضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 8:

في ضوء مراجعة وتحليل استراتيجية قطاع العمل 2017-2022، يلاحظ انها تعرضت لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، في قيمها، وبشكل محدود جدا في اهدافها وتدخلاتها، ولم تتقاطع تلك الاستراتيجية مع اولويات السياسات الوطنية 2017-2022 المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد رغم انبثاقها منها، كذلك لم تتضمن الخطة إجراءات واضحة واليات عمل محددة وخطة تنفيذية مرتبطة بأسقف زمنية متعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، كذلك لم تتضمن الخطة إجراءات او سياسات تجاه تحصين الموظفين من الفساد مظاهره، كما ان الخطة لم تتضمن الموازنات المخصصة للخطة التنفيذية التفصيلية، وانما فقط مغلفات الموارد المالية لقطاع العمل.

خامسا: استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022

تم اعداد استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، بالارتكاز بشكل أساسي على أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، والاتفاقيات والأطر والمعاهدات الدولية الملزمة لدولة فلسطين، ونصت رؤيتها على "مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج ومبدع، يوفر الحياة الكريمة لكل الأسر والأفراد، ويحرر طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج"، كما تضمنت منظومة قيمها "العدالة، المساواة، الحقوق، الشراكة، المشاركة، الادماج".
كما تضمن الهدف الاستراتيجي الثاني سياسة "ثقافة مجتمعية تعزز الحقوق والمساءلة"[45]

ومن خلال تحليل مدى التقاطع ما بين استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، واجندة السياسات الوطنية 2017-2022، نجد ان الاستراتيجية عملت على تضمين لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة على النحو التالي:

الأولوية الوطنية رقم (4): الحكومة المستجيبة للمواطن:

اهتمام خاص بالمجموعات المهمشة مثل الفقراء، وسكان مناطق ج، والمحاذية لجدار الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية والمناطق الحدودية في قطاع غزة، والقدس، لا سيما استحقاقهم لخدمات أساسية، وإطلاق بوابة الحكومة الالكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها.

الأولوية الوطنية رقم (5): الحكومة الفعالة

إن النهج الحقوقي يتطلب تعزيز الشفافية والمساءلة وفعالية ادارة المال العام في عمل الحكومة، كأصحاب واجب، وكجزء رئيسي في عملية التنمية الاجتماعية لتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين، الأمر الذي تركز عليه أولويتان سياساتيان ضمن هذه الأولوية الوطنية، وذلك من خلال مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات، تعزيز الادارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج، وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التدخلات السياساتية لنجاعة وفعالية ادارة المال العام، اصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام، اصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية، لا سيما خدمات المياه والكهرباء[46].

[45] استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، صفحة 55.
[46] استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، صفحة 61.

كما تضمن البرنامج الإداري الوارد في استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، عدة معايير تعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، مثل: نظام متابعة وتقييم لبرامج الوزارة فاعل وكفؤ، أنظمة وأدوات الرقابة الداخلية متطورة.

كما تضمن خطة العمل، مجموعة من التشريعات المقترحة للمصادقة عليها من مجلس الوزراء لتعزيز الحوكمة، كما تضمنت التدخلات التي تضمنتها استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية:

- حوسبة نظام الشكاوى.
- بناء نظام رقابي حديث وفعال مبني على تقييم المخاطر.
- إطلاق البوابة الالكترونية الموحدة للمساعدات.
- انجاز نظام متابعة وتنظيم كفوء وفعال، تفعيل مدونات السلوك في الجمعيات الخيرية.
- توعية وتدريب أعضاء مجالس الإدارة والهيئات العامة حول الحياة الديمقراطية والادارة الرشيدة، وقضايا الحوكمة والفساد والمساءلة والشفافية في الجمعيات والدور القيادي لمجالس الإدارة الهيئة الإدارية.
- تفعيل المساءلة المجتمعية لعمل الجمعيات، من خلال عقد اجتماعات دورية مع المواطنين جلسات استماع ومناقشة مع المواطنين وتشكيل مجالس المواطنين، الخ.
- تطوير أنظمة إدارية ومالية ولوائح داخلية واضحة ومصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ومعممة بين الموظفين.
- التدقيق على الموازنات وآليات الصرف[47].

ويلاحظ من التحليل السابق ان استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية قد تضمنت مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتقاطعت مع الأولويات الواردة في اجندة السياسات الوطنية في هذا السياق، وعملت على تضمين إجراءات لمكافحة الفساد، والتطرق لموضوع المساءلة المجتمعية وغيرها من القضايا التي تعزز من لشفافية والنزاهة وتقلل فرص الفساد مثل اطلاق البوابة الموحدة للمساعدات، الا ان الخطة التنفيذية لتطبيق تلك التدخلات لم تكن شاملة، ولم تخصص موازنات محددة وواضحة لذلك، علما ان استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية تضمنت المغلفات المالية السنوية المخصصة لتنفيذ الخطة دون تفاصيل.

الموازنات المخصصة:

تضمنت استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية المغلفات المالية المخصصة لتنفيذ الخطة، ولكن دون موازنات مخصصة للتدخلات المختلفة من وضمنها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

[47] استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، صفحة 94.

استنتاج 9:

في ضوء مراجعة وتحليل استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، يلاحظ انها تعرضت لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، في قيمها، وفي سياساتها وتدخلاتها، وتقاطعت تلك الاستراتيجية مع اولويات السياسات الوطنية 2017-2022 المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، بالإضافة الى مجموعة تدخلات تعزز من الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، ولكنها لم تتضمن خطة تنفيذية بإجراءات واضحة واليات عمل محددة مرتبطة بأسقف زمنية لتنفيذ تلك التدخلات، كما ان الخطة لم تتضمن الموازنات المخصصة للخطة التنفيذية التفصيلية، وانما فقط مغلفات الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة بشكلها العام.

مسودة

سادسا: استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022

تم اعداد استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، انبثاقا من أجندة السياسات الوطنية، وتضمنت رؤية تنص على "حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة".

وحملت الخطة أهدافا استراتيجية منها:

- الهدف الاستراتيجي الأول: منظومة تشريعية ومؤسساتية ملائمة لتنظيم وإدارة القطاع ومستجيبة للنوع الاجتماعي.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسن الأداء المؤسسي للهيئات المحلية وتفعيل مواردها المادية والبشرية لتقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين.
- الهدف الاستراتيجي الخامس: مشاركة أوسع للمواطنين والمواطنات في صنع القرار والرقابة على التنفيذ والقيام بالتزاماتهم تجاه الهيئات المحلية.

كما تضمن الخطة جملة سياسات مثل:

- توحيد وتطوير الأداء الإطار القانوني الناظم لعمل مؤسسات قطاع الحكم المحلي (القوانين والأنظمة).
- اعداد الأدلة والأنظمة.
- تطوير الإجراءات ونظم الرقابة والمعلومات.
- وضع الاليات الملائمة والتي تكفل مشاركة فعالة للمواطنين والمواطنات في تحديد الأولويات واعداد الخطط والبرامج والموازنات السنوية الخاصة بالهيئات المحلية وتفعيل الرقابة والمساءلة المجتمعية على حسن تنفيذها[48].

ومن خلال مراجعة وتحليل الترابط ما بين استراتيجية قطاع الحكم المحلي وأجندة السياسات الوطنية، يلاحظ انها تتقاطع مع الاولوية الوطنية "الحكومة المستجيبة للمواطن، من خلال سياسات تتضمن تطوير الهيكلية العامة والبنية المؤسساتية لقطاع الحكم المحلي، وتوضيح أدوار ومسؤوليات المؤسسات الفاعلة، وتوحيد وتطوير الاطار القانوني الناظم لعمل مؤسسات قطاع الحكم المحلي، والاستمرار في اعداد الأدلة والأنظمة لتسهيل عمل وإدارة مؤسسات القطاع وتأمينها من تقديم خدمات مستدامة ذات جودة عالية، الاستمرار في تطوير نظم إدارة الخدمات المحلية الأساسية "مياه، كهرباء، نفايات"

كما تتقاطع الخطة مع الأولوية الوطنية "الحكومة الفعالة" والسياسة الوطنية "تعزيز المساءلة والشفافية" من خلال جملة سياسات أهمها:

- تطوير الإجراءات ونظم الرقابة والمعلومات لضمان فاعلية مؤسسات قطاع الحكم المحلي وتحسين خدماتها.

[48] استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، صفحة 27.

- تطوير وتفعيل الأدوات المؤسساتية اللازمة لضمان التنفيذ السليم للقوانين والأنظمة والتعليمات من اجل زيادة ثقة المواطنين بالهيئات المحلية وانتمائهم لها.
- وضع الاليات الملائمة والتي تكفل مشاركة فعالة للمواطنين والمواطنات في تحديد الأولويات واعداد الخطط والبرامج والموازنات السنوية الخاصة بالهيئات المحلية وتفعيل الرقابة والمساءلة المجتمعية على حسن تفعيلها[49].

كما تضمنت خطة العمل الواردة في الاستراتيجية مجموعة من التشريعات بحاجة الى إقرار او تعديل، إضافة الى الربط ما بين سياسات الخطة واهداف التنمية المستدامة 2030، ولكن لم تتضمن الاستراتيجية الخطة التنفيذية لكم الأهداف والسياسات الواردة، كما انها لم تتضمن اليات او تدخلات مباشرة في مكافحة الفساد او تحصين الموظفين ضد الفساد، إضافة الى انها لم تتضمن موازنات تفصيلية.

الموازنات المخصصة:

لم تتضمن استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، موازنات مخصصة.

استنتاج 10:

في ضوء تحليل استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، يلاحظ انها تعرضت لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، في رؤيتها، وفي أهدافها الاستراتيجية وسياساتها وتدخلاتها، وتقاطعت تلك الاستراتيجية مع اولويات السياسات الوطنية 2017-2022 المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولكنها لم تتضمن خطة تنفيذية بإجراءات واضحة واليات عمل محددة مرتبطة بأسقف زمنية لتنفيذ تلك التدخلات، ولم تتضمن سياسات او إجراءات مخصصة لمكافحة الفساد وتحصين الموظفين من مظاهره وأشكاله، كما ان الخطة لم تتضمن الموازنات المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية.

سابعا: الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان 2017-2022

[49] استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، صفحة 40.

نصت رؤية قطاع الإسكان على "مستوطنات بشرية مستدامة مع سكن لائق لجميع الأسر"، في حين ان الأهداف الاستراتيجية كانت:

- توسيع فرص الحصول على سكن ملائم وميسر من خلال اعداد وإطلاق برنامج للإسكان الميسر.
- تشريعات وقوانين ناظمة ومفعلة لقطاع الإسكان.
- قدرات فنية وادارية وتنسيقية لخدمة قطاع الإسكان[50].

ومن خلال مراجعة الأهداف الاستراتيجية، وسياسات القطاع، فإنها لا تتضمن بشكل مباشر مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، الا بشكل غير مباشر من خلال إطار عام يتعلق بتحديث التشريعات في الهدف الاستراتيجي الثاني.

كذلك فان ارتباط الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان مع أجندة السياسات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز المساءلة والشفافية كان ضعيفا وركيكا، من خلال تدخل سياساتي تحت عنوان "تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وادارة بفعالية[51]" دون أي اليات عمل.

كذلك لا توجد أي سياسات او تدخلات او اجراءات في الاستراتيجية تجاه مكافحة الفساد، او تحصين العاملين من مظاهره واشكاله، على الرغم من كون قطاع الإسكان قطاع حساس وحيوي، وفيه بيئة عمل يمكن انو تشجع عمليات الفساد، كذلك لم تتضمن استراتيجية قطاع الإسكان خطة تنفيذية مع اليات عمل لسياسات او تدخلات تعزز الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولم تخصص موازنات لذلك.

الموازنات المرصودة:

لا توجد موازنات مرصودة لسياسات او تدخلات تعزز من الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 11:

[50] الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان 2017-2022، صفحة 14

[51] الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان 2017-2022، صفحة 29.

على ضوء مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان 2017-2022، يلاحظ انها لم تتعرض لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد بشكل مباشر او واضح، وكذلك لم تعكس الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولم تتضمن خطة تنفيذية بإجراءات واضحة واليات عمل محددة مرتبطة بأسقف زمنية لتنفيذ بقضايا تتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولم تتضمن سياسات او إجراءات مخصصة لمكافحة الفساد وتحصين الموظفين من مظاهره وأشكال رغم حساسية عمل القطاع كونه بيئة عمل يمكن ان تكون بها فرص فساد، كما ان الخطة لم تتضمن موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

مسودة

ثامنا: الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة 2017-2022

اعتمدت عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي على اجندة السياسات الوطنية، وتضمنت رؤية تتمثل في "زراعة مستدامة، منافسة محليا وخارجيا، تساهم بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه وتعزز من سيادته على موارده، بما يسهم في بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة".

كما تضمن الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة على مجموعة من المبادئ والقيم:

- المساءلة والشفافية.
- المساواة والعدالة.
- المشاركة الفاعلة.
- الاستدامة.
- الانتماء للوطن[52].

كما تضنت الخطة عدة أهداف استراتيجية وهي:

- صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعززت.
- إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية.
- انتاج وانتاجية تنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والامن الغذائي قد زادت.
- وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات الى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي.
- لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة[53].

بالإضافة الى سياسات القطاع الزراعي، والاولويات السياساتية، ويلاحظ ان الربط ما بين الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة مع اجندة السياسات الوطنية كان مجزوءً، ولم يتطرق الى ربط تدخلاتها بشكل مباشر مع الأولويات الوطنية المتعلقة بتعزيز المساءلة والشفافية، كفاءة وفعالية إدارة المال العام، ومكافحة الفساد، اما خطة العمل فقد تناولت مراجعة تشريعات خاصة بالقطاع الزراعي، وعلى الرغم من تبني الخطة الاستراتيجية لمبادئ المساءلة والشفافية الا ان ذلك لم ينعكس في سياساتها او تدخلاتها، كذلك لم تتضمن الاستراتيجية اية اليات او تدخلات لمكافحة الفساد، ولم يخصص أي تضمين لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في مخرجات الخطة او في الموازنات المخصصة.

الموازنات المخصصة:

[52] الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة 2017-2022، صفحة 32
[53] الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة 2017-2022، صفحة 36

لا توجد موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 12:

من خلال مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة 2017-2022، يلاحظ انها تعرضت في مبادئها وقيمها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ولكنها لم تنعكس في الأهداف او السياسات او التدخلات، كذلك لم تنعكس الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولم تتضمن خطة تنفيذية بإجراءات واضحة واليات عمل محددة مرتبطة بأسقف زمنية لتنفيذ بقضايا تتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولم تتضمن سياسات او إجراءات مخصصة لمكافحة الفساد، كما ان المغلفات المالية الواردة في الخطة لم تتضمن موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة.

تاسعا: استراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017-2022

تأتي الاستراتيجية الوطنية للثقافة 2017–2022، ترجمة لأجندة السياسات الوطنية، وتضمنت رؤية تتمثل في "ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة، تدعّم أسس النسيج الاجتماعي، وتنّمي المواطنة القائمة على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتصون التراث والرواية التاريخية للشعب الفلسطيني في مواجهة سياسة المحو والالغاء التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي للأرض والانسان والتاريخ"

وتضمنت اهدافها الاستراتيجية:

- بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم المؤسسات الثقافية، لنشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفز الابداع ماديا ومعنويا.
- بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها.
- التلاحم والتواصل بين ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية.
- موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد[54].

ومن خلال ربط استراتيجية قطاع الثقافة والتراث، مع الأولويات الواردة في اجندة السياسات الوطنية، وخاصة في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة، أشارت الاستراتيجية الى انها "تعمل مجموعة من التدخلات في اطار الهدف الاستراتيجي الأول الى تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية مع تضمين النوع الاجتماعي، من خلال عدد من التدخلات وهي :برنامج تطوير قدرات وزارة الثقافة بما يخدم تطوير قطاع الثقافة وتعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل: الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي، ومكافحة الفساد، والحق في الوصول الى المعلومات، تعزيز دور المؤسسات الرقابية والإدارية، الإدارة المرتكزة على النتائج والأداء والتحول لموازنة البرامج.[55]

وعلى الرغم من أهمية تضمين هذا التدخل الخاص بمبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، إلا أنه لا يوجد آليات عمل او خطة تنفيذية لذلك محددة بأسقف زمنية او موازنات مخصصة. كما انه يجب ان يكون لوزارة الثقافة دور مميز في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، كون العنصر الحاكم في توطينها في المجتمع يجب ان يكون من مدخل الثقافة المجتمعية.

الموازنات المخصصة:

[54] استراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017-2022، صفحة 12
[55] استراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017-2022، صفحة 20

لم يتم تضمين موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 13:

من خلال مراجعة وتحليل استراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017-2022، يلاحظ انها عكست الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في احدى تدخلاتها ومخرجات أهدافها الاستراتيجية، ولكن لم يتم وضع اليات عمل محددة لتنفيذ ذلك او من خلال خطة تنفيذية بإجراءات واضحة واليات عمل محددة مرتبطة بأسقف زمنية لتنفيذها، ولم تتضمن سياسات او إجراءات مخصصة لمكافحة الفساد سوى عبارات عامة دون إجراءات محددة، كما ان المغلفات المالية الواردة في الخطة لم تتضمن موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة.

عاشرا: الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022

استندت عملية التخطيط الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022 على أجندة السياسات الوطنية، وتمثلت رؤيتها في "الانتقال الى اقتصاد منتج يتمتع بالاستقلال قادرا على الصمود المنافسة وجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[56]"

كما تضمنت الخطة الأهداف الاستراتيجية التالية:

- اقتصاد فلسطيني مستقل.
- بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار.
- صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة.
- سوق داخلي منظم وحماية للمستهلك.

وقد أشارت الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022، الى تقاطعها مع اجندة السياسات الوطنية، ومع الأولويات الوطنيات والسياسات التي تعزز الشفافية والمساءلة، حيث نصت الخطة الاستراتيجية في ربطها مع اجندة السياسات الوطنية تدخلاتها السياساتية على "تعزيز الشفافية بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات والعمل على ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات[57]"

إلا ان ذلك لم ينعكس في الأهداف أو السياسات أو التدخلات التي تضمنها الاستراتيجية ولا في خططها التنفيذية، رغم أهمية مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في عمل وزارة الاقتصاد الوطني، حيث لم تتضمن الاستراتيجية اية تدخلات لمكافحة الفساد، بشكل عام وفي القطاع الخاص بشكل خاص. كذلك لم تتضمن المغلفات المالية والموازنات الواردة في الاستراتيجية أية مخصصات لذلك.

الموازنات المخصصة:

لم تتضمن الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

[56] الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022، صفحة 38
[57] الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022، صفحة 42

استنتاج 14:

من خلال تحليل الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022، يلاحظ انها تضمنت الالتزام بالأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية، ولكن لم يتم تتضمن الاستراتيجية أي سياسات او تدخلات او إجراءات او اليات عمل محددة لتنفيذ ذلك او من خلال الخطة تنفيذية، كما أن الاستراتيجية لم تتضمن سياسات او إجراءات مخصصة لمكافحة الفساد رغم أهمية دور وزارة الاقتصاد الوطني في موضوع مكافحة الفساد في القطاع الخاص والتوعية من اشكاله ومظاهره وتحصين الموظفين والقطاعات المرتبطة بالاقتصاد من الفساد، كما ان المغلفات المالية الواردة في الخطة لم تتضمن موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

ناهيك عن أن وزيرة الاقتصاد تترأس مجلس إدارة هيئة الاستثمار ومجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس ومرجع أساسي لمراقب عام والشركات الخاصة وغير الربحية.

أحد عشر: الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، بناء على تحليل ومراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة للأعوام 2014-2016، والبناء على مخرجات هذه المراجعة في إعداد وتطوير الخطة الاستراتيجية، واعتمادا على أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وقد نصّت رؤية قطاع العدل على "قطاع عدل متكامل الأدوار يعمل بكفاءة ونزاهة وشفافية، يحقق العدل والمساواة وسيادة القانون، ويضمن الحقوق والحريات، ويتمتع فيه الجميع بحلق التقاضي والمساواة أمام القانون والقضاء، وحق الوصول إلى العدالة دون تمييز، بما يتفق مع المعايير الدولية".

ويضم قطاع العدل كل من: وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، ديوان قاضي القضاة، المحكمة الدستورية، ديوان الفتوى والتشريع، المعهد القضائي[58].

ونصت الاستراتيجية على التزام مؤسسات قطاع العدل بالعمل على: تعزيز وسائل الرقابة والمساءلة والنزاهة والشفافية وتدابير مكافحة الفساد في كافة مؤسسات القطاع[59].

اما اهدافها الاستراتيجية فكانت:

- نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية.
- مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار.

كما تضمن ربط الاستراتيجية مع أجندة السياسات الوطنية في موضوع الحكومة المستجيبة للمواطن عبر التدخل " ربط البوابة الالكترونية بقطاع العدل مع بوابة الحكومة الإلكترونية والمندرجة تحت بند الخدمات العدلية والقانونية[60]"

وقد تضمنت خطة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون جملة سياسات وتدخلات ومخرجات منها:

- اجراءات تقاضي واضحة وشفافة مستجيبة وعادلة.
- الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتواءم مع المعايير الدولية.
- أنظمة رقابة ومساءلة فعالة ومستجيبة.

[58] الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، صفحة 5.
[59] الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، صفحة 26.
[60] الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، صفحة 33.

- تعديل نظام الشكاوى الموحد بحيث يراعي احتياجات الفئات المهمشة والجندرية والمساءلة والمحاسبة.
- دائرة شكاوى مفعلة وتعمل مع النيابة العامة لمتابعة الشكاوى.
- بوابة الكترونية لكافة الخدمات العدلية المقدمة للجمهور.
- ربط الكتروني مع المؤسسات ذات العلاقة بكاتب العدل (الداخلية، ضريبة الأملاك، ودائرة الأراضي والطابو).
- وجود نظام شكاوى مستجيب للنوع الاجتماعي وعدالة الأطفال.
- عملية التفتيش القضائي تمت أتمتتها وربطها مع نظام الشكاوى
- وحدات الرقابة الداخلية والتدقيق الإداري والمالي وعملية المتابعة والتقييم في مجلس القضاء الأعلى ممأسسة.
- أدوات التدقيق والرقابة الإدارية والمالية للنظام الجديد طورت ضمن اللوائح القانونية المعتمدة وفق آليات عمل مؤسسات الرقابة الإدارية والمالية المختصة.
- وحدات والرقابة والتدقيق والمتابعة والتقييم ودوائر المجلس، تم تدريبها على آليات المتابعة والتقييم وضبط الجودة.
- دليل إجراءات حول النوع الاجتماعي معد ومعمم.
- تقييم أدوات الرقابة والتدقيق الإداري والمالي ومدي فعاليتها في تحسين وضبط جودة الأداء
- أدوات رقابية وأدلة إجراءات وأدوات مراقبة مراجعه ومقيمة ومعدلة.
- آليات عمل مطوره وأدلة إجراءات تضمن زيادة القدرة الاستيعابية لدوائر كتاب العدل.
- موقع الكتروني يخدم جميع مؤسسات قطاع العدل والمؤسسات الشريكة يضم جميع القوانين الفلسطينية المتعاقبة منذ زمن العثمانيين وحتى الان نظرا لتعدد القوانين المعمول بها وهذا يتطلب قاعدة بيانات لتتبع جميع القوانين منذ نشأتها حتى الان ويضم الموقع قاعدة بيانات لجميع الاحكام الصادرة من المحاكم العليا اضافة لتحليل مجموعة كبيرة من الجرائم وذلك لتمكين اعضاء النيابة العامة اثناء التحقيق في هذه الجرائم من الاطلاع على الركن المادي والمعنوي والاحكام المتعلقة بكل جريمة خاصة حالات بطلان الاجراءات وذلك لتفاديها اثناء التحقيق فيها كما ويضم ايضا ادارة للدعوى المدنية وذلك لتيسير عمل نيابة دعاوى الحكومة ونيابة العدل العليا والدستورية.
- ربط الكتروني مع الشرطة الفلسطينية على برنامج ميزان بما يتعلق بالتنفيذات.
- 10000 بروشور إرشادي حول كيفية تقديم الشكوى تم توزيعه.
- نظام شكاوى الكتروني للجمهور مفعل ومعمول به مستجيب للنوع الاجتماعي (أجهزة الكترونية لتلقي الشكاوى، موظفين، معدات، تدريبات، ارشادات وادلة).

- تدريب 40 موظف على نظام الشكاوى الالكتروني للجمهور.
- دراسة استطلاعية لقياس مدى رضا وثقة الجمهور.
- فيلم ارشادي للمواطنين عن نظام الشكاوى والية تقديم الشكاوى حول الخدمات المقدمة واجراءات العمل.
- دليل إجراءات ولائحة تنظيمية تنظم عمل التفتيش القضائي.
- آلية شكاوى واضحة وكفؤة ونزيهة تراعي المعايير الدولية ومعايير لوحات إرشاد داخلية في 24 محكمة.
- أدلة إجراءات عمل واضحة ومعتمدة في ديوان الفتوى والتشريع.
- نظام رقابي سليم وفعال يحقق أهداف الديوان "الفتوى والتشريع" بكفاءة وفعالية.
- مكتبة قانونية ورقية والكترونية معممة وقيد الاستخدام.
- التشريعات الصادرة عن السلطة منذ نشوئها موثقة في قاعدة بيانات بغرض الاستفادة منها كمرجعيات (الحقبة العثمانية والبريطانية والأردنية والمصرية والأوامر العسكرية والسلطة الفلسطينية/دولة فلسطين).
- تعزيز أطر وأنظمة المراقبة والمساءلة والشفافية[61].

يلاحظ من مراجعة الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون انها تضمنت في رؤيتها والتزاماتها وتدخلاتها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد، وإن كانت قد ربطت مكافحة الفساد مع هيئة مكافحة الفساد كإحدى مكونات قطاع العدل وسيادة القانون، كما انها تقاطعت مع الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة.

ولكن لم تخصص الاستراتيجية هدف استراتيجي متكامل مع سياسات وتدخلات وإجراءات مخصصة لتعزيز مبدئ الشفافية والنزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد، مع خطط عمل واضحة ومحددة بأسقف زمنية وموازنات مخصصة ومؤشرات قياس، كما ان إجراءات تحصين الموظفين والعاملين في قطاع العدل ضد الفساد وأشكاله غير شاملة او كافية في الاستراتيجية، خاصة وأنها الاستراتيجية المرتبطة بشكل مباشر بمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

[61] الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، صفحة 134

الموازنات المخصصة:

تم تخصيص موازنات للأهداف والتدخلات والمخرجات الواردة في الخطة، ومن ضمنها المتعلقة بقضايا الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولكن تلك الموازنات اجمالية، وغير مخصصة بشكل تفصيلي لكل تدخل او مخرج محدد.

استنتاج 15:

من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022، يلاحظ انها تضمنت الالتزام بالأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية، كما انها تضمنت في رؤيتها والتزاماتها وتدخلاتها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد، وان كانت قد ربطت مكافحة الفساد مع هيئة مكافحة الفساد كإحدى مكونات قطاع العدل وسيادة القانون، ولكن لم تخصص الاستراتيجية هدف استراتيجي متكامل مع سياسات وتدخلات وإجراءات مخصصة لتعزيز مبدئ الشفافية والنزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد، مع خطط عمل واضحة ومحددة بأسقف زمنية وموازنات مخصصة ومؤشرات قياس، كما ان إجراءات تحصين الموظفين والعاملين في قطاع العدل ضد الفساد وأشكاله غير شاملة او كافية في الاستراتيجية، وقد تم تخصيص موازنات للأهداف والتدخلات والمخرجات الواردة في الخطة، ومن ضمنها المتعلقة بقضايا الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولكن تلك الموازنات اجمالية، وغير مخصصة بشكل تفصيلي لكل تدخل او مخرج.

ثاني عشر: الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022

تبنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، ثلاثة أهداف عامة رئيسة للنظام التربوي في فلسطين وهي استمرارا لأهداف الخطة الاستراتيجية الثالثة وذلك لشمولها على جميع غايات التعليم الخاصة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وكذلك للأولويات الوطنية ذات العلاقة بالتعليم الواردة في اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، باعتماد الرؤية الآتية للقطاع التعليمي في فلسطين " مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية".

- الهدف الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها.
- الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب.
- الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة[62].

حيث تسعى وزارة التربية والتعليم العالي من خلال استراتيجيتها إلى تعزيز دورها الرقابي والتنظيمي في القطاع التربوي من خلال مأسسة عملية التخطيط التربوي الاستراتيجي وتوفير التشريعات اللازمة لتطوير وادارة قطاع التعليم، ووضع وضمان تطبيق السياسات والخطط التربوية الوطنية، وتعزيز تحويل عمل الوزارة من توجه مبني على المدخلات إلى نهج قائم على النتائج والمساءلة ويفسح مجال اوسع نحو للامركزية ومشاركة المجتمع المحلي، وتطوير الإدارة المالية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وقد نصبت الوزارة هدفا واضحا لتعميق ومأسسة مبادئ واجراءات نهج المفهوم الواسع للقطاع، ويرافق ذلك برامج مكثفة في تدريبات عملية وبناء قدرات إدارية للوظائف المختلفة وعلى جميع المستويات الادارية والقطاعية.

وقد اعتمدت الاستراتيجية جملة سياسات في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومنها:

- تطوير البيئة القانونية الناظمة لعملية التعليم على المستويات والقطاعات ومنها قانون التعليم العام، وقانون التعليم العالي وغيرها ومراجعة انظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- تطوير أنظمة وإجراءات من شأنها أن تحسن الداء الإداري والمالي لنظام التعليم نحو تعزيز كفاءة وفاعلية الخدمات التعليمية، وتشجيع الشفافية والمساءلة.
- تحسين المساءلة في نظام التعليم، من خلال مأسسة إجراءات القياس والتقويم، بما يتناسب والخطة الاستراتيجية، على جميع نواحي العمل ومستوياته[63].

ومن المؤشرات التي اعتمدتها الخطة الاستراتيجية للتعليم: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

---

[62] الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 38.
[63] الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 45.

وتبعا للخطة الاستراتيجية، فقد تم قياس مؤشر ابعاد الحوكمة والمساءلة، والذي كان على النحو المرفق[64]:

الشكل (55) :درجة مراعاة الوزارة لابعاد الحوكمة و المساءلة

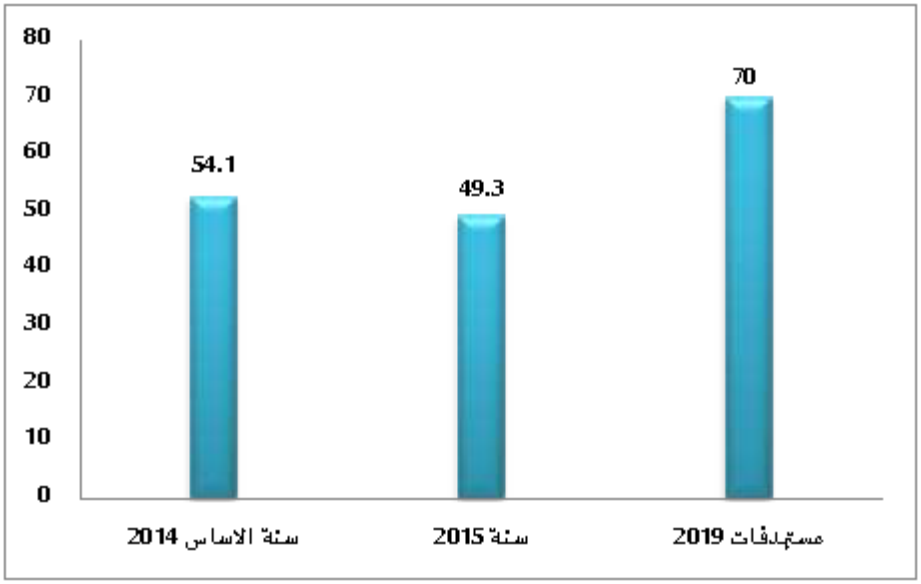

وقد تضمنت الاستراتيجية جملة مقترحات لتطوير بيئة الحوكمة والشفافية والمساءلة منها:

- تطوير أدلة وإجراءات العمل الإداري والمالي والفني وآليات المتابعة على كافة المستويات.
- استكمال حوسبة النظم الإدارية والمالية.
- تعزيز آليات المساءلة في النظام التربوي، وتحسين الشفافية في المجالات الإدارية والمالية والتربوية.
- تحسين مستوى المشاركة المجتمعية على كافة المستويات
- توحيد أنظمة المحوسبة في الوزارة، لزيادة نسبة الموثوقية في البيانات، وتدارك الخلل الموجود حاليا.
- الحكومة الالكترونية: العمل نحو التوجه للوزارة الالكترونية، لتحقيق تكامل على المستوى الوطني.
- توطين التدريب وبناء القدرات، لتحقيق ترشيد الإنفاق، ومنح الخبرات الوطنية فرصة الإسهام في تعزيز بناء القدرات.
- استكمال الخدمات الالكترونية مع الوزارات الاخرى، لتقليل الجهد والوقت اللازم.

[64] الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 104.

- تعزيز ادارة المال العام وضمان الاستدامة المالية.[65]

وقد تضمنت الأولويات الجديدة للخطة القطاعية للتعليم ما يلي:

- تعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات والقيادة المدرسية وإدارة المدارس، بإشراك المجتمعات المحلية بقدر أكبر، بما في ذلك إشراك المجتمع واولياء الامور في إدارة المدارس.
- تطوير القوانين والسياسات والتشريعات.
- تأمين وجود نظم شفافة وفعالة لضمان الجودة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإعداد أطر للمؤهلات.

وقد اشتملت الاستراتيجية على مجالات تقاطعها مع أجندة السياسات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تعتمد وزارة التربية والتعليم العالي الإدارة المرتكزة على النتائج والداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة، لتعزيز المساءلة والشفافية، وتنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم وإدارته بفعالية، كما تعمل على إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وبرامجها وموازنتها، وتعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية من خلال مشاريع الطاقة المستدامة للمدارس كتركيب الخلايا الشمسية، والمدارس المنتجة[66].

كما تضمنت الاستراتيجية المغلفات المالية لتنفيذ الاستراتيجية، بالإضافة الى مصفوفة الأهداف والمخرجات وخطة العمل، وبيانات سياسات البرامج، الا ان الموازنات المخصصة لم تكن تفصيلية ومخصصة لكل محور او تدخل.

ويلاحظ من خلال مراجعة الخطة الاستراتيجية انها تضمنت هدف استراتيجي وجملة سياسات وتدخلات ومؤشرات تعزز من الشفافية والنزاهة والمساءلة، كذلك فإنها الاستراتيجية الوحيدة من ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية 2017-2022، التي تضمنت مؤشر مقاس بشكل كمي لأبعاد الحوكمة والمساءلة، احتوى مؤشر سنة الأساس والاستهداف في الاستراتيجية، كذلك تقاطعت الاستراتيجية مع أولويات اجندة السياسات الوطنية المتعلقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة، الا ان الاستراتيجية لم تتضمن تدخلا في مجال مكافحة الفساد وتحصين الموظفين والعاملين منه ومن اشكاله.

الموازنات المخصصة:

من خلال مراجعة استراتيجية قطاع التعليم، يلاحظ انها تضمنت مغلفات المالية للخطة، ولكن بدون موازنات مخصصة للتدخلات المتعلقة بقضايا الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

[65] الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 115.
[66] الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 146.

استنتاج 16:

من خلال مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017–2022، يلاحظ انها تضمنت الالتزام بالأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية، كما انها تضمنت في أهدافها وسياساتها وتدخلاتها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتم تخصيص هدف استراتيجي مع سياسات وتدخلات وإجراءات مخصصة لتعزيز مبدئ الشفافية والنزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد، مع خطط عمل واضحة ومؤشرات قياس وصفية وكمية للحوكمة والمساءلة، الا ان الاستراتيجية لم تتضمن إجراءات تحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله، وقد تم تخصيص مغلفات مالية لتنفيذ الاستراتيجية، ولكن لم يتم تخصيص موازنات للتدخلات المتعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

مسودة

ثالث عشر: الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022

تأتي الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022 انسجاما مع اجندة السياسات الوطنية، واستجابة لأهداف التنمية المستدامة 2030، رؤية وزارة الصحة تتمثل في: "نظام صحي شامل متكامل يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيزٍ مستدامٍ للوضع الصحي".

أما المبادئ العامة فهي: العدالة والمساواة، الاستدامة، الحق في الصحة، التكامل والشراكة، الحماية المالية، الجودة، الخصوصية الفلسطينية، في حين ان الأهداف الاستراتيجية تضمنت:

- ضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين والعمل على توطين الخدمات الصحية في فلسطين.
- تعزيز برامج إدارة الأَمراض غير السارية والرعاية الصحية الوقائية والوعي الصحي المجتمعي وقضايا النوع الاجتماعي.
- مأَسسة نظم الجودة في كافة نواحي تقديم الخدمة الصحية.
- تعزيز وتطوير نظام إدارة الموارد البشرية الصحية.
- تعزيز الحوكمة الصحية بما في ذلك الإدارة الفاعلة للقطاع الصحي وتعزيز القوانين والتشريعات والتنسيق عبر القطاعات والتكامل ما بين مقدمي الخدمات.
- تعزيز التمويل الصحي وتعزيز الحماية المالية للمواطن الفلسطيني في مواجهة التكاليف الصحية[67].

ومن خلال مراجعة الارتباط والتقاطع ما بين الاستراتيجية الصحية الوطنية وأجندة السياسات الوطنية، فإنها تتقاطع في أولوية محددة وهي رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع، دون انعكاس الأولويات الوطنية الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة، ومن خلال مراجعة اهداف وسياسات وتدخلات الاستراتيجية الصحية، يلاحظ انه تضمنت سياسات وتدخلات ومخرجات مثل:

- المرحلة الثالثة من برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية مطبقة.
- نظام الشكاوى موحد ومفعل في كافة المؤسسات الصحية.
- حوسبة نظام المعلومات الصحية.
- أنظمة التسجيل الدوائي لكافة المستحضرات الصيدلانية والأدوية البيولوجية والامثال والبدائل الحيوية معتمد ومطبق.
- مراجعة سياسات الإنفاق الصحي بما في ذلك آليات الشراء وأَنظمة الدفع، ترشيد شراء الخدمات الصحية ونظام التحويلات، وسلة الخدمات الرئيسية وقائمة الأَدوية الأَساسية[68].

[67] الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022، صفحة 11
[68] الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022، صفحة 102

ويلاحظ ان الاستراتيجية لم تتضمن تدخلات مباشرة في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد، ولم تتضمن تدخلات او إجراءات تحصن الموظفين من الفساد واشكاله، وعلى الرغم من احتواء الاستراتيجية على مغلفات مالية لتطبيقها وموازنات مخصصة للمشاريع، الا انه لا توجد موازنات مخصصة لتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

الموازنات المخصصة:

لا توجد موازنات مخصصة للتدخلات المتعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد.

استنتاج 17:

من خلال مراجعة الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022، يلاحظ انها تضمنت بشكل جزئي ومحدود لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما ان تقاطعها مع الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية غير واضح، علما انها تضمنت في أهدافها وسياساتها وتدخلاتها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ولكن بشكل غير مباشر، كما انها لم تتضمن إجراءات لتحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله، وقد تم تخصيص مغلفات مالية لتنفيذ الاستراتيجية، ولكن لم يتم تخصيص موازنات للتدخلات المتعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

رابع عشر: الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2017-2022

يأتي اعداد الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2017-2022 بناء على اجندة السياسات الوطنية، وتضمنت الخطة رؤية نصّت على "قطاع فاعل ومحرك رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة". وتضمنت الاهداف الاستراتيجية:

- بنية تحتية حديثة وشاملة وسوق اتصالات منظم، متطور تسود فيه أسس المنافسة السليمة.
- مواطنة وصناعات رقمية ومجتمع معلومات متطور.
- حكومة الكترونية متكاملة وخدمات الكترونية ذات جودة عالية.
- قطاع بريد منظم، فعال، مؤهل ومتطور.
- بيئة تشريعية وقانونية
- وتنظيمية عصرية وشاملة[69].

ولم تتضمن الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، اهداف او سياسات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، كذلك لم ينعكس فيها الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية والخاصة بتعزيز الشفافية المساءلة.

وما ورد في الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات له علاقة بتعزيز الشفافية والنزاهة، هو الهدف الخامس وان كان بشكل غير مباشر والمتعلق ببيئة تشريعية وقانونية لقطاع الاتصالات، ولم تتضمن الخطة أي تدخلات او إجراءات لمكافحة الفساد، ولم تتضمن مخصصات او موازنات لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وانما فقط مغلفات مالية لتطبيق الاستراتيجية بشكل عام وغير تفصيلي.

الموازنات المخصصة:

لا توجد موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

استنتاج 18:

من خلال مراجعة الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2017-2022، يلاحظ انها لم تتضمن مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما انه لا يوجد تقاطعات لها مع الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية، كما انها لم تتضمن إجراءات ضد الفساد وأشكاله، وقد تم تخصيص مغلفات مالية لتنفيذ الاستراتيجية، ولكن لم يتم تخصيص موازنات للتدخلات المتعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

[69] الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2017-2022، صفحة 29.

خامس عشر: الخطط الاستراتيجية لكل من (وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، سلطة المياه، وزارة السياحة والاثار، العلاقات العامة "الخارجية") 2017-2022.

عمل الباحث على فحص المواقع الإلكترونية الخاصة بكل من (وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، سلطة المياه، وزارة السياحة والاثار، العلاقات العامة "الخارجية") من اجل الحصول على الخطط الاستراتيجية القطاعية الخاصة بها، حيث انها لم تنشر، كما عمل الباحث على التواصل مع تلك الوزارات والسلطات للحصول على الخطط الاستراتيجية القطاعية، ولغاية انجاز هذه الدراسة لم يصل رد.

مسودة

نقاش مدى احتواء والتطبيق في الخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية والعبر قطاعية لمبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد

من اجل الوقوف بشكل دقيق على الملاحظات حول مدى احتواء والتطبيق في الخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية والعبر قطاعية لمبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد"، ومن اجل اثراء الدراسة، تم اجراء مقابلة حصرية مع السيد داود الديك عضو اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة 2030 في دولة فلسطين/ وكيل وزارة التنمية الاجتماعية/ وخبير في التخطيط على المستوى الوطني.

ففي ضوء الهدف رقم 16 من اهداف التنمية المستدامة 2030، وفي ضوء الأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 "المواطن أولا". والتي ركزت على تعزيز المساءلة والنزاهة الشفافية، وكفاءة وفعالية إدارة المال العام ومكافحة الفساد، وفي ضوء اعداد خطط استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية منبثقة منها، لم يتم اعداد استراتيجية عبر قطاعية لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، مثلما تم اعداد خطط عبر قطاعية لكل من "الشباب، المساواة وتمكين المرأة، البيئة، ويرجع السيد داود الديك سبب ذلك الى توفر خطة استراتيجية لهيئة مكافحة الفساد 2015–2018، ومع ذلك توجد ضرورة ان تكون هناك استراتيجية عبر قطاعية لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، انفاذا لتوجهات واولويات اجندة السياسات الوطنية، ويمكن تدارك ذلك في المرحلة الثانية من التخطيط الاستراتيجي 2019–2022، والتوصية بإعداد خطة عبر قطاعية لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد للمرحلة القادمة.

وفيما يتعلق عن سبب عدم تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في كافة الخطط الاستراتيجية، رغم أن مرجعتيها أجندة السياسات الوطنية، أشار السيد داود الديك الى ان السبب في ذلك يعود الى:

- عدم وضوح وشمولية قضايا الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في دليل أعداد الخطط الاستراتيجية.
- لم تتم مراجعة الاستراتيجيات بشكل كافٍ للتأكد من تضمين مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
- تركيز بعض الاستراتيجيات على الأولويات المرتبطة بمجال تخصصها ونطاق عملها فقط.
- تأخر بعض القطاعات في اعداد الاستراتيجيات، مما جعلها غير شاملة لكافة المحاور ومن ضمنها المتعلقة بتعزيز مبادئ الشفافية المساءلة ومكافحة الفساد.
- عدم التأكد من التعامل مع كامل الأولويات الواردة في الخطط الاستراتيجية من قبل فرق التخطيط.

وعزا السيد داود الديك عدم تضمين الخطط إجراءات محددة باليات عمل وموازنات لمكافحة الفساد الى فرق التخطيط عملت على:

- إعطاء الأولوية في الموازنات للأنشطة الرئيسية لكل قطاع وعدم التعامل مع الأنشطة الخاصة بمكافحة الفساد على أنها أولوية.
- التعامل مع قضايا مكافحة الفساد على أنها تتعلق فقط بهيئة مكافحة الفساد.

انما بخصوص عدم تضمين موازنات محددة لتعزيز قيم الشفافية ومكافحة الفساد في معظم الخطط ومن ضمنها استراتيجية التنمية كنموذج، أشار السيد داود الديك ان السبب يعود الى ان بعض التدخلات الخاصة بتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، يمكن ان تكون ممولة من خلال المشاريع، اما بخصوص وزارة التنمية الاجتماعية فان الوزارة ركزت في استراتيجيتها على الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة أكثر من الأنشطة الخاصة بموظفيها. خصوصا أن ديوان الموظفين ضمن انشطة للموظفين في خطته، ويمكن تضمين ذلك بشكل أكثر وضوح وتحديد في الخطة التنفيذية للأعوام 2020-2022.

وبخصوص متابعة تطبيق اجندة السياسات الوطنية واخطط الوطنية الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، أشار السيد داد الديك الى انه "نظريا" من يتابع اجندة السياسات الوطنية هو مجلس الوزراء/الأمانة العامة، في حين ان من يتابع الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية هو وزارة المالية والتخطيط، كون وزارة التخطيط تم دمجها مع وزارة المالية.

علما انه على الواقع فان كل وزارة تعمل على متابعة خطتها الاستراتيجية، وتوجد إشكالية في متابعة الخطط عبر القطاعية، كون مسؤولية ذلك تتوزع بين عدد من الوزارات، دون جهة محددة تعمل على متابعة شاملة.

مؤكدا ان اجندة السياسات الوطنية شكلت قفزة نوعية وحالة متقدمة من اهتمام الحكومة بالمواطن، من خلال الحكومة المستجيبة للمواطن وحمل عنوان أجندة السياسات الوطنية اسم "المواطن أولا"، وهو تحدٍ كبير، وتوجه نحو تعزيز الشفافية والمساءلة على المستوى الوطني، وان كان هناك خلل او تفاوت في تضمين ذلك في الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية[70].

[70] مقابلة حصرية مع السيد داود الديك عضو اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة 2030 في دولة فلسطين/ وكيل وزارة التنمية الاجتماعية/ وخبير في التخطيط على المستوى الوطني، تشرين اول 2018، رام الله – فلسطين.

استنتاج 19:

من خلال المقابلة مع السيد داود الديك عضو اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة 2030 في دولة فلسطين، والخبير في التخطيط على المستوى الوطني، يلاحظ ان اجندة السياسات الوطنية بأولوياتها شكلت قفزة نوعية تجاه تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، واستطاعت تضمين توجهات الهدف الـ 16 من اهداف التنمية المستدامة 2030، الا ان الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية تفاوتت في تضمين تلك التوجهات والاولويات في أهدافها وسياساتها وتدخلاتها، ولم تكن بمستوى الأولويات الوطنية الواردة في الاجندة، كذلك توجد ضرورة لإعداد خطة استراتيجية عبر قطاعية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، تواكب اجندة السياسات الوطنية، حاصة وان العديد من الخطط الاستراتيجية تعاملت مع اجندة السياسات الوطنية من منظور تخصصها وليس بشكلها الشمولي، وتم التعامل مع قضايا مكافحة الفساد على أنها تتعلق فقط بهيئة مكافحة الفساد، دون تضمينها بالشكل المطلوب في الخطط الاستراتيجية، او تخصيص موازنات لها او خطط تنفيذية.

من خلال مراجعة قانون الموازنة العامة للعام 2018[71]، فانه لا يوجد ضمن مواد القانون الـ (19) او ملحقاته أي موازنات مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءة ومكافحة الفساد، وتمت مراجعة كتاب الموازنة العام التفصيلي للعام 2018[72]، الصادر عن وزارة المالية والتخطيط، يلاحظ ان الموازنة العامة خصصت (10) مليون شيكل لهيئة مكافحة الفساد، ضمن النفقات التحويلية للموازنة العامة 2018.

ومن خلال مراجعة الموازنات المخصصة لمراكز المسؤولية الرئيسية والفرعية الـ (88) التي تضمنها كتاب الموازنة العامة 2018، يلاحظ انه تم تضمين اهداف ومخرجات تتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في برامج مراكز المسؤولية وخاصة البرنامج الإداري، ولكن دون ارتباط بموازنات مخصصة لتلك التدخلات او الأنشطة، وانما تم تخصيص "بنود موازنات" عامة للبرنامج الإداري في كل مركز مسؤولية دون تفاصيل برامجية مرتبطة بالموازنة كما يظهر بالصورة المرفقة من كتاب الموازنة العامة 2018.

البرنامج الإداري لوزارة الداخلية 2018[73]

برنامج: البرنامج الاداري
تكلفة الموازنة التشغيلية والرأسمالية 2018

بند الموازنه	الاسم	موازنة 2018
رواتب وأجور		**8125.000**
211	الرواتب والاجور	8,125.000
مصاريف تشغيلية		**2795.219**
22	استخدامات السلع والخدمات	2,795.219
مصاريف تحويلية		**852.000**
212	المساهمات الاجتماعية	852.000
مصاريف رأسمالية		**200.000**
31	الاصول غير المالية	200.000
المجموع		**11972.219**

[71] قرار بقانون رقم (4) لسنة 2018 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018 م
[72] كتاب الموازنة العامة 2018.
[73] كتاب الموازنة العامة 2018، صفحة 323

وبذات السياق، هيكل الموازنة العامة لكافة مراكز المسؤولية.

ومن خلال مراجعة موازنة هيئة مكافحة الفساد الواردة في كتاب الموازنة العامة التفصيلي 2018، يلاحظ انه تضمن فقط بند عام بدون أي موازنات مرتبطة بأنشطة او تدخلات محددة كما يظهر بالصورة المرفقة من كتاب الموازنة العامة 2018[74].

برنامج: رفع قدرات هيئة مكافحة الفساد
تكلفة الموازنة التشغيلية والرأسمالية 2018

بند الموازنه	الاسم	موازنة 2018
مصاريف تحويلية		**10000.000**
28	النفقات الأخرى	10,000.000
المجموع		**10000.000**

موازنة هيئة مكافحة الفساد 2018[75]

State of Palestine
Ministry of Finance &Planning
Directorate General of Budget

دولة فلسطين
وزارة المالية والتخطيط
الإدارة العامة للموازنة العامة

أبعاد الموازنة للوزارة للسنة المالية 2018

		72	وزارة / مؤسسة	هيئة مكافحة الفساد	
		بند الموازنه	الاسم	برنامج 7201	المجموع
مصاريف جارية	مصاريف تحويلية	282	مصروفات جارية متنوعة اخرى	10,000.000	10,000.000
			المجموع	**10,000.000**	**10,000.000**
أسماء البرامج		7201	رفع قدرات هيئة مكافحة الفساد		

[74] كتاب الموازنة العامة 2018، صفحة 914
[75] كتاب الموازنة العامة 2018، صفحة 915

استنتاج 20:

من خلال مراجعة قانون الموازنة العامة 2018 "قرار بقانون"، وكتاب الموازنة العامة التفصيلي 2018، الصادر عن وزارة المالية والتخطيط، يلاحظ انها لم تتضمن موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وما هو متوفر فقط مخصص هيئة مكافحة الفساد (رقم مطلق) في الموازنة العامة، كما ان موازنات البرامج الإدارية في مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتضمن في أهدافها ومخرجاتها تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، لا تتضمن بيانات تفصيلية تربط ما بين الأهداف والمخرجات مع الموازنات المخصصة.

الفصل الثالث

الاستنتاجات العامّة والتوصيات

أولا: الاستنتاجات العامّة

- أجندة السياسات الوطنية 2017- 2022، "المواطن أولا" تضمنت محور كامل وعدة أولويات وطنية وجملة سياسات تعزز من الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وهو توجه إيجابي، ويتناغم مع الهدف السادس عشر من اهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقق ضرورة وطنية بتعزيز الشفافية والمساءلة.

- تم اعداد 3 خطط استراتيجية وطنية عبر قطاعية و19 خطة استراتيجية وطنية قطاعية للسنوات 2017-2022، لترجمة اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، واهداف التنمية المستدامة 2030، الا انه لم يتم اعداد خطة استراتيجية وطنية "عبر قطاعية" لمكافحة الفساد، تواكب الأهداف الأممية والاولويات الوطنية الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة وتكافح الفساد، رغم أولوية ذلك.

- على الرغم من تضمين اهداف التنمية المستدامة 2030 لهدف متخصص لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من تخصيص محور واولويات وطنية وسياسات في اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وكون اجندة السياسات هي مرجعية اعداد كافة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، الا انه لا يوجد تضمين مُمَنهج لتلك المبادئ في تلك الخطط، وانما التضمين متفاوت ما بين لا تضمين نهائيا الى تضمين جيد مرورا بتضمين نسبي، وهذا مؤشر على انه

لم يتم التعامل مع كامل الأولويات الواردة في الخطط الاستراتيجية الوطنية من قبل فرق التخطيط، وتم التعامل مع القضايا المرتبطة بالشفافية والنزاهة والمساءلة كأولويات ثانوية.

- معظم الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، خلت من اهداف او سياسات او تدخلات لمكافحة الفساد، وتحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله المختلفة، وتم الاتكاء على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومتابعة هيئة مكافحة الفساد، الا ان ذلك لا يتناغم واهداف التنمية المستدامة واولويات اجندة السياسات الوطنية، خاصة وان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تنبثق من اجندة السياسات الوطنية، كما انه تم اعدادها للفترة 2015-2018، وبالتالي لا تواكب زمنيا اجندة السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية.

- معظم الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، لم تتضمن خطط عمل تنفيذية بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس ومخرجات محددة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وهذا مؤشر عدم "جدية" في تنفيذ تلك التوجهات.

- معظم الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، لم تتضمن موازنات مخصصة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وهذا مؤشر سلبي في تقييم مؤشرات التخطيط الاستراتيجي، والذي يتطلب تخصيص موازنات محددة وكافية لكافة الأهداف والتدخلات.

- بسبب عدم وجود موازنات مخصصة في الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، لم يتم التأكد او فحص مدى ملاءمة تلك الموازنات.

- توجد إشكالية في متابعة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية للسنوات 2017-2022، كون وزارة التخطيط تم الغاؤها، وتحولت المسؤولية على متابعة الخطط لوزارة المالية والتخطيط، وعلى ارض الواقع فان المتابعة الفعلية هي من خلال الوزارات المختصة، وتزداد الإشكالية في

متابعة الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للسنوات 2017-2022، كون متابعتها موزعة بين جملة مراكز مسؤولية.

- لا يوجد في قانون الموازنة العامة او كتاب الموازنة موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، وما هو متوفر فقط مخصص هيئة مكافحة الفساد في الموازنة العامة، كما ان موازنات البرامج الإدارية في مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتضمن في أهدافها ومخرجاتها تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، لا تتضمن بيانات تفصيلية تربط ما بين الأهداف والمخرجات مع الموازنات المخصصة.

مصفوفة المؤشرات والترميز لمدى تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية

الرقم	المؤشر	المؤشر
1	أجندة السياسات الوطنية 2017- 2022، "المواطن أولا" تضمنت تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.	
2	اعداد خطة استراتيجية وطنية "عبر قطاعية" لمكافحة الفساد، تواكب الأهداف الأممية والاولويات الوطنية الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة وتكافح الفساد	
3	تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية	
4	مدة تضمين سياسات او تدخلات لمكافحة الفساد، وتحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله المختلفة في الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية	
5	مدى توفر خطط عمل تنفيذية بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس ومخرجات محددة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.	
6	مدى توفر موازنات مخصصة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد	

7	مدى توفر موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في قانون الموازنة العامة وكتاب الموازنة العامة.	

المؤشر	مرتفع	متوسط	منخفض
اللون			

ثانيا: التوصيات

- ضرورة اعداد خطة استراتيجية وطنية عبر قطاعية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، ومكافحة الفساد، تواكب اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وتتضمن أولوياتها وسياساتها، وضرورة العمل على ذلك خاصة لمرحلة التخطيط للسنوات 2019-2022، خاصة وان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تنبثق من اجندة السياسات الوطنية، وغير شاملة، وعمليا انتهت مدتها مع انتهاء العام الجاري.

- ضرورة ان يكون تضمين مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، في كافة الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية، وليس انتقائيا، او منقوصا كما هو الحال عليه في الخطط الاستراتيجية، وضرورة تعديل ذلك في مراجعة تلك الخطط للأعوام 2019-2022.

- ضرورة ان تتضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية على سياسات و تدخلات لمكافحة الفساد، وتحصين الموظفين ضد الفساد وأشكاله المختلفة، وعدم الاتكاء على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد او متابعة هيئة مكافحة الفساد فقط، من اجل مأسسة تلك التدخلات، والتناغم مع اهداف التنمية المستدامة واولويات اجندة السياسات الوطنية، خاصة وان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تنبثق من اجندة السياسات الوطنية، كما انه تم اعدادها للفترة 2015-2018، وبالتالي لا تواكب زمنيا اجندة السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية.

- ضرورة ان تتضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، خطط عمل تنفيذية بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس ومخرجات محددة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، كمؤشر علمي على الجديّة في تنفيذ تلك التوجهات.

- ضرورة أن تتضمّن الخطط الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والقطاعية للسنوات 2017-2022، موازنات مخصصة لتطبيق التدخلات في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، كمتطلب رئيس في التخطيط الاستراتيجي، وللتأكد من مدى ملاءمة تلك الموازنات.

- ضرورة ان يتم متابعة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية للسنوات 2017-2022، واعداد تقارير دورية عن مدى تطبيق تلك الاستراتيجيات، والتحديات التي تواجهها، فلا يعقل الانتظار لانقضاء 6 سنوات لتقييم تلك الخطط.

- ضرورة أن تتضمن الموازنة العامة، موازنات تفصيلية مخصصة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، خاصة في البرامج الإدارية في مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتضمن في أهدافها ومخرجاتها تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، مع ضرورة ربط تلك الموازنات مع الأهداف والمخرجات الخاصة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

- ضرورة مراجعة الاستراتيجيات العبر قطاعية والقطاعية بشكل شامل ووافٍ من قبل مجلس الوزراء/ الامانة العامة، ووزارة المالية والتخطيط، للتأكد من تضمين مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتعديلها وفق أولويات اجندة السياسات الوطنية.

المراجع والمصادر

- أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018.
- الخطة الوطنية "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" 2008-2010.
- خطة التنمية الوطنية 2011-2013 " إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة".
- الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017-2022.
- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.
- استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022.
- الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017 – 2022.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022.
- استراتيجية قطاع العمل 2017-2022.
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.
- استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع الزراعة 2017-2022.
- استراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017-2022.
- الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022.
- الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.
- الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2017-2022.

- قرار بقانون رقم (4) لسنة 2018 م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018 م
- كتاب الموازنة العامة 2018.

المقابلات الحصرية:

- مقابلة حصرية مع السيد داود الديك عضو اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة 2030 في دولة فلسطين/ وكيل وزارة التنمية الاجتماعية/ وخبير في التخطيط على المستوى الوطني، تشرين اول 2018، رام الله – فلسطين.

مسودة

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) – المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006. تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد". يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله : عمارة الريماوي – الطابق الأول – شارع الإرسال

ص.ب : رام الله 339 القدس69647

هاتف: 02-2974949 - 2989506

فاكس: 02-2974948

غزة : شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء – عمارة دريم / الطابق الأرضي

تلفاكس: 08-2884767 - 08-288476680

بريد إلكتروني: info@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

فيسبوك: https://www.facebook.com/AmanCoalition/

تويتر: https://twitter.com/AMANCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات هولندا والنرويج ولوكسمبورغ